الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
*République Algérienne Démocratique et Populaire*
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
*Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique*

**Université Mohamed KHIDHER-Biskra**
**Faculté du droit et sciences politiques**
**Département de Sciences politiques**
**Réf : 359 / 2020**

**جامعة محمد خيضر – بسكرة**
**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**قسم العلوم السياسية**
**الرقم: 359 / 2020**

# الموضوع

# السياسة الرياضية في الجزائر ودورها في تحسين الأداء
## دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة – بسكرة –
## ( 2020 – 2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

**من إعداد الطالب :**
**بونخل إقبال**

**تحت إشراف الأستاذ :**
**د/قريب بلال**

**السنة الجامعية :2020/2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

لله الحمد والشكر على إثر إنهاء هذا العمل المتواضع وبعد

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم

العالي( والدي الحبيب ) رحمه الله

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وارعتني حتى صرت كبيرا

(جدتي شفاها الله)(أمي الغالية) أطال الله في عمرها

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

# شكر وعرفان

بقلب خاشع أسجد للواحد الأحد الذي مدني بالقوة لمواصلة هذا العمل المتواضع، فالحمد لله نحمده ونستعينه على فضله وعطاءه ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح

كلمة شكر وعرفان إلى من أنار لي طريقي في إنجاز هذا العمل وأزاح كل لبس، إلى من أدين له بعملي ومنحني عطاء لا ينتهي

إلى مثلي الأعلى أستاذي المشرف "قريب بلال" مع فائق احترامي لك

إلى كل من الأستاذة "محمدي " لمدها لي يد العون بكل صغيرة وكبيرة، شكرا جزيل الشكر

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الذين لم يبخلو علينا بالعطاء والبحث ولم يترددوا عن تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة

ولا يفوتني كذلك أن أشكر كل الأساتذة الذين كانوا بحق شموعا أضاءوا لنا دروب الظلام لنهتدي بهديهم

وإلى كل من وجهني وشجعني ولو بكلمة طيبة، أشكركم جميعا وجزاكم الله خيرا

## الملخص باللغة العربية

**السياسة الرياضية في الجزائر ودورها في تحسين الأداء – دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة-(2015-2020)**


**الملخص:**

يستقيم كل بحث على فكرة يعالجها علميا ويقف على سبب يدفع الباحث إلى تقصي حيثيات الموضوع الذي يعالجه، وبحثنا لايخرج عن نطاق هذا المألوف العلمي إذ يتناول فكرة يستقيها من موضوع السياسة الرياضية التي استهوت واستحوذت في الآن ذاته على اهتمام وتفكير كثير من الباحثين والمفكرين في ميدان العلوم السياسية، إذ تعد السياسة الرياضية الزاوية الأساس لدفع الحركة الرياضية بجميع أنماطها نحو الرقي حيث تشكل الرافد الحقيقي لجميع ضروب الرياضة المختلفة والمتباية، فالسياسة الرياضية المنتهجة حديثا ترنو بالأساس نحو تطوير المنهج الرياضي لكل أساليبها وأنماطها وآلياتها وهذا مايستوجب بالضرورة الاهتمام بمنشآتها الرياضية ومخصصاتها المالية فضلا عن التأطير الرياضي الذي يعد هيكلا مهما يحرك كل مواردها البشرية والمادية.

وتجتمع كل هذه الأسباب والدوافع للاهتمام بقطاع الرياضة والارتقاء بها إلى مستوى عال يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات بكافة أنواعها وكلما تزايدت وارتفعت هذه الإمكانات تزايدت وتفرقت الخبرات التي يستغلها الرياضي مما يتيح للدولة الفرصة أكثر للتمثيل الرياضي المشرف في مختلف المحافل الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة الرياضية في تحسين أداء اللاعبين خلال الفترة 2015-2020 ومعرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الشباب والرياضة ومدى ارتباط ذلك بالسياسة الرياضية الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

يعد قطاع الشباب والرياضة من بين القطاعات التي عنيت باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، إلا أنه يعاني من العديد من الصعوبات والمشاكل وهذا راجع إلى سوء التسيير داخل المنشآت الرياضية من طرف مسيرين أو إداريين، وكذلك نقص التأطير والمخصصات

المالية، لذا توجب علينا أن نقدم أو نقترح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن ترقى بمنشآتنا الرياضية، وكذلك تقديم آفاق تحسين السياسة الرياضية في ولاية بسكرة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة العامة، السياسة الرياضية، مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة.

**Summary:**

Each research is based on an idea that is scientifically addrzssed itstands for a reason that leads the researcher to investigate the merits of the topic he is dealing, our research does not fall outside the scope of this scirntific fashion it deals with an idea drawn from the topic of sports policy, which has at the same time caught the attention andthought of many researchers and thinkers in the field of political science, as sports policy is the cornerstone for pushing the sports movement in all its forms towards sophistication, as it constitutes thetrue tributary of all forms of different and differentiated sports, so politics the newly produced sport aims mainly at developing the mathematical approach to all of its methods, styles and mechanisms, and this necessitares attetion to its sports facilities and financial allocations, as well as sports frameworks, which is an important structure that drives all of its human and material resources .

All these reasons and motives meet to interest in the sports sector and raise it to a high level that depends primarily on the capabilities of all kinds and the more and more these capabilities in crease and the experiences that the athlete exploits are dispersed, allowing the state the opportunity more for the honorable sports representation in various international forums.

This study aims to clarify the role of sports policy in improving the performance of players during the period 2015-2020 and to know where the efforts made by the algerian state in the framework of the strategy for the development of the youth and sports sector and how it relates to the algerian sports policy.

The stydy concluded the following results:

The youth and sports sector is among the sectors that were concerned with great interest on the part of the algerian state , but it suffers from many difficulties and problems, and this is due to the poor facillitation within sports facilities by managers or administrators, as well as a lack of supervision and financial allocations, so we had to present or suggest a group one of the solutions that will improve its sports facilities, as well as offering prospects for improving sports policy in the state of biskra .

# فهرس المحتويات

**الفهـــــرس:**


| العنـــــــــوان | الصفحــة |
|---|---|
| الإهداء. | I |
| شكر وعرفان. | II |
| الملخص. | III |
| فهرس المحتويات. | V |
| قائمة الجداول والأشكال. | IX |
| مقدمة عامة. | أ- ز |
| **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.** | |
| تمهيد. | 02 |
| المبحث الأول: التعريف بمفهوم السياسة العامة. | 03 |
| المطلب الأول: تعريف السياسة العامة. | 03 |
| المطلب الثاني: أنواع السياسة العامة ومستوياتها. | 05 |
| أولا: أنواع السياسة العامة. | 06 |
| ثانيا: مستويات السياسة العامة. | 10 |
| المطلب الثالث: خصائص وعناصر السياسة العامة. | 12 |
| أولا: خصائص السياسة العامة. | 12 |
| ثانيا: عناصر السياسة العامة | 14 |
| المبحث الثاني: مفهوم السياسة الرياضية. | 16 |
| المطلب الأول: تعريف السياسة الرياضية. | 16 |
| المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة الرياضية. | 17 |
| أولا: أهمية السياسة الرياضية. | 18 |
| ثانيا: أهداف السياسة الرياضية. | 19 |
| المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة والرياضة. | 20 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل. | 25 |
| **الفصل الثاني: واقع السياسة الرياضية في الجزائر.** | |
| تمهيد | 27 |
| المبحث الأول: تطور السياسة الرياضية في الجزائر. | 28 |
| المطلب الأول: المخصصات المالية. | 28 |
| المطلب الثاني: دور وأهمية المنشآت الرياضية. | 31 |
| أولا: دور المنشآت الرياضية. | 33 |
| ثانيا: أهمية المنشآت الرياضية. | 34 |
| المطلب الثالث: التأطير الرياضي في الجزائر والفروع. | 35 |
| المبحث الثاني: مشاكل السياسة الرياضية في الجزائر. | 39 |
| المطلب الأول: المشاكل البشرية. | 39 |
| المطلب الثاني: المشاكل المالية. | 39 |
| المطلب الثالث: المشاكل المادية. | 40 |
| خلاصة الفصل. | 42 |
| **الفصل الثالث: مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة (2015-2020)** | |
| تمهيد | 45 |
| المبحث الأول: التعريف بدراسة الحالة. | 46 |
| المطلب الأول: تعريف مديرية الشباب والرياضة. | 46 |
| المطلب الثاني: أهداف مديرية الشباب والرياضة. | 47 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة. | 49 |
| المبحث الثاني: واقع النشاط الرياضي في ولاية بسكرة. | 51 |
| المطلب الأول: تطور النشاط الرياضي في ولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020 | 51 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعيق المديرية. | 54 |
| المطلب الثالث: آفاق تحسين السياسة الرياضية في الولاية. | 54 |
| خلاصة الفصل. | 58 |
| الخاتمة. | 59 |
| قائمة المراجع. | 63 |
| الملاحق. | 71 |

# قائمة الجداول والأشكال

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المخصصات المالية للمؤسسة الرياضية | 33 |
| 02 | الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة | 57 |
| 03 | تطور قطاع الرياضة لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020 | 59 |
| 04 | تطور النشاط الرياضي لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال 2015-2020 | 64 |


# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | علاقة السياسة بالرياضة | 26 |
| 02 | تطور قطاع الرياضة لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020 | 58 |
| 03 | تطور النشاط الرياضي لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020 | 61 |
| 04 | تقسيم مداخيل الصندوق الولائي لسنة 2015 | 63 |
| 05 | تقسيم مداخيل الصندوق الولائي لسنة 2019 | 64 |
| 06 | المنشآت الرياضية التابعة لقطاع الشباب والرياضة لولاية بسكرة سنة 2018 | 65 |

# مقدمة عامة

تعد السياسة الرياضية في الجزائر جزءا من برنامج متكامل للسياسة العامة والتي طالما أولتها الحكومات المتتابعة عناية واهتمام تبرز في مخصصاتها المالية، ولقد أصبحت السياسة الرياضية تشكل إحدى الأسس والركائز التي تصنع التوجهات الكبرى للدولة في شتى القطاعات والمجالات، وذلك بقصد تحقيق الأهداف الكبرى للنظام السياسي والمجتمع، فهي تعمل على فحص المشكلات والبدائل لإيجاد الحل الأمثل لها.

غير أن السياسة الرياضية كانت ولا تزال تعاني مشاكل تسيير (وتدخل الاعتبارات السياسية)، ظهر ذلك جليا في السياسة المتبعة منذ 2015 إلى غاية 2018 باعتبار أن الجزائر بدأت تهتم بالسياسة الرياضية في السنوات الأخيرة، حيث اتجهت مجهودات بعض الباحثين للكشف عن عيوب السياسة الرياضية ومواطن الخلل فيها لكن تبقى هذه الدراسات محدودة ومتواضعة بالنظر لثقل وأهمية الجانب الرياضي، وما تحظى به الرياضة عموما لدى المواطن الجزائري الذي يرى فيها متنفسا للمشاكل الإجتماعية التي يعيشها يوميا وتعتبر السياسة الرياضية مهمة فلا يمكن لأية أمة تشييد حضارتها بعيدا عن سياسة رياضية ناجعة.

ولأن السياسة الرياضية ليست خطة مفصلة، وإنما هي توجه ورؤية ذات أهداف كبيرة وبعيدة المدى تقود إلى وضع مسار مناسب لها يتضمن التفاصيل التنفيذية اللازمة وكذا البرامج والمشروعات المطلوبة لتحقيق الأهداف.

لذلك تحتل السياسة الرياضية مركزا محوريا لدى اهتمام السياسيين وصناع القرار الرياضي خاصة في ظل الإصلاحات الجديدة للدولة، لذا كان من الضروري الاهتمام بموضوع السياسة الرياضية في الجزائر وتقييم هذه الدراسة من 2015-2020.

**أهـــــداف الدراســـــة :**

تتحدد أهداف الدراسات الاستكشافية في سبر أغوار وتحديد بيئة وفواعل ومتغيرات الموضوع، وهو ما يتحدد في هذه الدراسة من خلال كشف وتحديد دور السياسة الرياضية، وتنبثق عن ذلك الأهداف الفرعية التالية:

**1/** استعراض واقع السياسة الرياضية.

**2/** دراسة العلاقة بين السياسة والرياضة.

**3**/توضيح أهم الإنجازات والمخصصات المالية للقطاع.

**4**/تسليط الضوء على أهم برامج قطاع الشباب والرياضة خلال الفترة الممتدة من 2015-2020.

**أهـمـيـة الـدراســـــــة:**

تبنت الدولة سياسات رياضية مختلفة قصد تحقيق مستويات نتائج مرضية عبر إتباع مجموعة من الاستراتيجيات السياسية في قطاع الرياضية، إلا أن النتائج تبقى دون تطلعات الجمهور، وكذا أقل من النتائج المرغوب فيها على مستوى السياسات المتبعة.

وعلى ذلك تظهر التغطية للدراسة في محاولة لتشخيص أسباب فشل البرامج الرياضية المنتهجة على مستوى الحكومات المتعاقبة، وخاصة فترة مابعد 2015.

وكذا من الناحية العملية من تقييم أداء اللاعبين على مستوى الأندية.

وتنبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة التي تتميز بها السياسة الرياضية في الجزائر.

**أسباب اختيار الموضوع:**

**1. الذاتية:**

- تتلخص الدراسة في بحث أداء اللاعبين على مستوى الأندية كمعيار لتقييم السياسات الرياضية المنتهجة، على أساس تحديد الدراسة التشخيصية لتحديد جوانب فشل تلك السياسات وقياس أداءها الميداني بالإضافة إلى أن اختيار متغير الأداء كان على أساس أن الباحث جزء من مجتمع البحث، بما يتيح للدراسة إمكانية جمع المادة العلمية المطلوبة.
- تدخل الدراسات في صميم اهتمامات الباحث باعتباره جزء من مجتمع البحث.
- من ناحية الانتماء للميدان الرياضي بحكم أن الباحث متحصل على شهادة تدريب في كرة القدم.

**2. الموضوعية:**

- تسعى الدراسة لتقييم أداء اللاعبين في الأندية الناشطة ضمن الرابطة الولائية لكرة القدم.
- محاولة تسليط الضوء على أبرز منجزات قطاع الشباب والرياضة.

**الإشكـــــاليـــــة :**

تعمل الجزائر جاهدة على تقوية موقعها في السياسة الرياضية الدولية، وهو ما يصعب وضعيتها ويجعلها مجبرة على تنمية قطاع الشباب والرياضة، وتحقيق تطور واضح في هذا القطاع، وبالتالي إحداث تغيرات هيكلية على الهيئات الرياضية.

ومن ذلك تستطيع الدراسة بحث واقع وتشخيص معيقات السياسة الرياضية في ولاية بسكرة عبر تحديد مجموعة ميكانيزمات لقياس مدى فعالية البرمجة وإجراءات تحسين الأداء والمستوى قصد تحقيق نتائج وإبراز كفاءات وطنية كذا الظهور بمستوى يشرف الرياضة الوطنية في جميع المحافل الدولية والإقليمية قصد تشريف الراية الوطنية، ومحو الأداء المتواضع للاعبي المشكلين للنوادي الناشطة على المستوى الولائي، إذ لايتوقف الأمر على المخصصات المالية وتدعيم النوادي، وإنما إلى طبيعة العنصر البشري المشكل للنوادي، برمجيات الأداء، الأنشطة المتوفرة، عدم ملائمة الهياكل والمنشآت مع حجم وعدد النوادي الناشطة في كل ولاية، وعلى ضوء ذلك وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف تسهم السياسة الرياضية في تحسين مستوى النتائج الرياضية؟**

**الأسئلة الفرعيـــــــة :**

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

**1/** كيف يؤدي الدعم المالي على مستوى نتائج الأندية؟

**2/** هل تساعد المنشآت الرياضية القائمة في أداء اللاعبين؟

**3/** هل مستوى التأطير يتماشى وطموحات الأندية الرياضية؟

**الفرضـــــيات :**

في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

**1**/نتائج الأندية مرهون بنهاية حجم المخصصات المالية المرصودة للأندية.

**2**/محدودية المنشآت الرياضية المتوفرة انعكس على أداء الرياضيين.

**3**/طبيعة التأطير لايتماشى وطموحات الأندية الرياضية.

**المنهج المستخدم :**

منهج البحث وصفي تحليلي، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول في طرح بعض المفاهيم النظرية، وكذلك استخدامه في الفصل الثاني في عرض واقع السياسة الرياضية في الجزائر هذا بخصوص الجانب النظري، أما جانب دراسة الحالة تم استخدام المنهج التحليلي الذي يقوم على عمليات ثلاث: التفسير، والنقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين، أو قد يُكتفى ببعضها عنها، وذلك بحسب طبيعة البحث.

وتعتمد الدراسة اقتراب التحليل التراكمي الذي يبني تحليل إطار السياسة العامة باعتبارها حل متكامل من مجموع أجزاء مترابطة متناغمة بما يؤدي إلى نتائج سياسية مرجوة، وهو مايتحدد في هذه الدراسة من خلال تحليل علاقة عناصر المدخلات (الهياكل الرياضية المتوفرة، نمط التأطير، المخصصات المالية) مما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الرياضية.

**صعوبات الدراسة:**

واجه الباحث أثناء إعداده هذه الدراسة بعض الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على أحدث الإحصائيات وصعوبة التأكد منها نظرا لتناقض بعضها في نفس المرجع.
- قلة المراجع التي تخوض في مجال السياسة الرياضية.

**التحديد الزماني والمكاني للدراسة:**

الدراسة محددة في مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة باعتبارها مصدر تلقي وتنفيذ على مستوى الولاية.

تحددت الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2015-2020 على أساس العهدة الأولمبية الراهنة.

**الدراسات السابقة :**

إن الدراسات السابقة تعتبر نقطة بداية لأي باحث حتى يستطيع أن يقارن بين ماتوصل إليه في دراسته وما وصل إليه الباحثون قبله، فإما أن يؤكد النتائج السابقة أو يخرج بنتائج جديدة، وتكون إضافة للإطلاع على الدراسات السابقة يكتسي أهمية كبيرة في كونها تزود الباحث بأفكار ونظريات وفروض وتفسيرات تفيد الباحث في تحديد أبعاد المشكلة المراد البحث فيها، وفي هذا السياق حاولنا الاطلاع على العديد من البحوث التي تمس موضوع البحث، ومن الدراسات السابقة لهذه الدراسة نذكر منها الآتي:

1- دراسة" حداب سليم" بعنوان:" دراسة تحليلية لواقع الرياضة الجامعية الجزائرية في ظل تسيير منشآتها الرياضية – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجامعية الجزائرية، تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المنشآت الرياضية في تطوير المنافسات الجامعية وتحديد واقعها وتشخيص المعوقات التي تقف وراء تدني مستوى الرياضة الجامعية، واستعمال المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أنه نقص المنشآت والتجهيزات الرياضية يؤثر بشكل كبير على زيادة حجم الطلبة الممارسين للرياضة، وينعكس بالسلب على مستوى الرياضة الجامعية خصوصا منها التنافسية ويؤثر على نتائجها سواء على المستوى المحلي والقاري والدولي.

2- دراسة" جنايحي فطيمة فريال" بعنوان:" السياسة الرياضية في الجزائر" – دراسة حالة – الرياضة المدرسية(2000-2013)"، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم برامج قطاع الشباب والرياضة خلال الفترة الممتدة من 2000-2013 وتوضيح أهم الانجازات والمخصصات المالية للقطاع وكذلك إبراز واقع الرياضة المدرسية في الجزائر، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أنه يجب أن تكون هناك صياغة فلسفية للرياضة المدرسية توضح أهمية ومكانة التربية الرياضية كوسيلة تربوية لها قيمتها الصحية، وتستمد أهدافها من الأهداف العليا للدولة، بحيث تكون جزءا أساسيا من النظام التعميمي، وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية لها، بما يساعدها على تحقيق أهدافها.

**أهم ما يميز الدراسة:**

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت السياسة الرياضية في الجزائر من حيث المنهج المستخدم، حيث قامت الدراسة الحالية بتحليل مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة، فقد تميزت هذه الدراسة بشموليتها من حيث الفترة الزمنية 2015-2020 والتي تعد ذات أهمية بالغة نظرا للإصلاحات والتحولات الجذرية التي شهدها قطاع الشباب والرياضة وهو ما أدى إلى إعادة النظر في تفعيل السياسة الرياضية وتنميتها والنهوض بالرياضة الجزائرية وتطويرها وازدهارها.

**هيكل الـــــــدراســـــــة :**

من أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث تضمنت مقدمة عامة حيث تم من خلالها عرض الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية والفرضيات بالإضافة إلى أهداف وأهمية البحث والمنهج المستخدم ومحددات الدراسة والتطرق إلى الدراسات السابقة وأهم ما يميز دراسة كل باحث عن الدراسة التي تم التطرق إليها وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

تضمن الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة حيث تم تقسيمه إلى شقين:الشق الأول منه يستعرض التعريف بمفهوم السياسة العامة من حيث تعريفها وأنواعها وعناصرها وخصائصها ومستوياتها، أما الشق الثاني فقد خصص للإلمام بالسياسة الرياضية.

أما الفصل الثاني فقد خصص بواقع السياسة الرياضية في الجزائر وبدوره تم تقسيمه إلى شقين: الشق الأول يستعرض تطور السياسة الرياضية في الجزائر، أما الشق الثاني فقد خصص للإلمام بمشاكل السياسة الرياضية في الجزائر.

في حين خصص الفصل الثالث للاطلاع على دراسة حالة تحت عنوان" مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة(2015-2020)"، كذلك تم تقسيمه إلى شقين: الشق الأول يتم فيه عرض التعريف بدراسة حالة، أما الشق الثاني والأخير خصص بواقع النشاط الرياضي في ولاية بسكرة.

وفي الأخير تم عرض خاتمة عامة للدراسة ومن خلالها تم إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها واختبار فرضيات محل الدراسة، وكذلك تم عرض مجموعة من التوصيات والاقتراحات وأفاق البحث.

# الفصل الأول:
# الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

من خلال هذا الفصل يتم عرض مفاهيم والمصطلحات الأساسية للسياسة العامة، بهدف إعطاء تصور واضح حول مفهومها ومضامينها المتعددة والمتشابكة، كما يعتبر مدخل ممهد للفصلين القادمين بغية إعطاء ضبط أكبر للموضوع وفق منهجية علمية دقيقة، لهذا اقتصرت على بعض العناصر التي أرى أنه يجب على الدارس والباحث التزود بها.

كان الهدف من الفصل إعطاء نظرة متكاملة عن مفهوم السياسة العامة، ويتضمن الفصل المباحث التالية:

**المبحث الأول:** التعريف بمفهوم السياسة العامة

**المبحث الثاني:** مفهوم السياسة الرياضية

## المبحث الأول: التعريف بمفهوم السياسة العامة

أصبح موضوع السياسة العامة يحتل مكانة هامة ومتميزة، ويعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم مشكلة رئيسية يعاني منها الباحثون في العلوم السياسية، باعتبار هذا الأخير حديث النشأة من الناحية العلمية والتجريبية، حيث من خلال هذا المبحث يتم عرض تعريف السياسة العامة وأنواعها ومستوياتها، وتوضيح مختلف خصائصها وعناصرها فيما يلي:

### المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

تتعدد مفاهيم السياسات العامة كبقية مواضيع العلوم الاجتماعية، فهناك من ينظر إلى السياسة العامة على أنه عملية تخصيص للموارد المادية والمعنوية في المجتمع استنادا إلى معايير وتفضيلات وأولويات، وهناك من يرى أنها مجموعة القرارات التي يتخذها فاعلون بهدف تحقيق غرض عام.[1]

توجد العديد من التعريفات المقدمة للسياسة العامة نذكر منها:

- وصف أستاذ الأنظمة المقارنة، الأمريكي "**غايبيترز**" السياسات العامة بأنها: مجموع الأنشطة الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه الأنشطة بنفسها أو قامت بها من خلال مندوبين أو وكلاء لها".[2]
- أما "**توماس داي**" فقال بأن السياسة العامة هي " اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به".[3]
- كما عرف الدكتور "**عبد الفتاح ياغي**" السياسة العامة بأنها : كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من مثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا".[4]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2001، ص332.

[2] Peters , B .Guy, **American Public Policy, Promise and performance**, Chathman, NJ : Chathman house 2007, P20 .

[3] Dye Thomas, Understanding Public Policy, 7th edition, Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1992, P5.

[4] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة، النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، بحوث ودراسات، القاهرة، 2010، ص 11.

- في حين يرى"كارل فريديريك"، عالم السياسة الأمريكي – الألماني، السياسة العامة بأنها: برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود".[1]
- أما موسوعة العلوم السياسية فقد عرفت السياسة العامة بأنها: برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا".[2]
- كما عرفت "**نجوى إبراهيم محمود**" السياسة العامة على أنها: وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فيه، ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والإيديولوجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها أحزاب وقوى المعارضة".[3]
- ويرى "**أحمد رشيد**" السياسة العامة بأنها: خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هذه معا، يظهر منها اتجاه للحكومة لفترة زمنية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسئول عن التوجيه هي الحكومة".[4]
- أما " **روبرت كاتزRobert KATZ** " فعرفها بأنها مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرار في شتى مجالات النشاط القمي، مثل: الشؤون الخارجية، علاقات العمل...، فالسياسة العامة هي محصلة عدة سياسات فرعية للعديد من

---

[1] Carl Joachim Friedrich, **Man and His Government : An Empirical Theory of Politics**, New York : McGraw-Hill, 1963 , P36.

[2] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، ج3، الكويت، 1994، ص451.

[3] نجوى إبراهيم محمود، **مفهوم السياسات العامة**، مجلة الديمقراطية، العدد 1، 2001، ص12.

[4] أحمد رشيد،**نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1981، ص83.

جماعات المصالح، وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات ومصالح الرعية تنشأ " سياسة عامة " بصدد موضوع ما.[1]

- بينما يعرف الدكتور " **علي الدين هلال** " السياسة العامة بأنها" مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.[2]
- وعرف "**ناجي عبد النور**" السياسة العامة على أنها: مجموعة من القرارات والتصريحات، لا تكون في كل الحالات معلنة في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج تتعلق بمجال معين، تصدر عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة ما أو الوقاية منها.[3]

من خلال التعاريف السابقة السالفة الذكر يمكن أن نستخلص التعريف الإجرائي التالي للسياسة العامة وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف السياسة العامة على أنها: تعبر عن السلطة، عن الحكومة وتعبر عن المجتمع والفرد، فهي تعبر عن رغبة الحكومة في فرض سلطتها على المجتمع ليس من منظور القوة والعنف فحسب ولكن في إطار الرضا وإشباع الرغبات والحاجيات والخدمات المختلفة، صحية، تعليمية، سكنية للأفراد والمواطنين.

**المطلب الثاني: أنواع السياسة العامة ومستوياتها**

من خلال هذا المطلب يتم عرض كل من أنواع ومستويات السياسة العامة.

---

[1] محمد نصر مهنا، **الإدارة العامة الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص45.

[2] علي الدين هلال وآخرون، **معجم المصطلحات السياسية**، مطبعة الأطلس، مصر ، ص212.

[3] ناجي عبد النور، **السياسات البيئية العامة في الجزائر**، مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2009، ص23.

**أولا: أنواع السياسة العامة**

تترجم السياسة العامة العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع،[1] وتتمثل في أربع أنواع هي:

1- **السياسة العامة القطاعية:** السياسة العامة القطاعية سياسات مرتبطة بالقطاعات الحكومية المختلفة كل بحسب اختصاصه، ويمكنها أن تشكل جزءا من سياسة عمومية لأن هذه الأخيرة تبقى أشمل وأوسع لكونها تسمح بتدخل فاعلين اجتماعيين إلى جانب الفاعل الحكومي الرسمي طبقا لما يقضي به منطوق الفصل 13 من الدستور الذي ينص على أنه:" تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها".

اعتمادا على هذا التحليل المستند إلى مقتضيات دستور 2011 ترتبط السياسات القطاعية بالقطاعات الحكومية بحسب تخصص كل قطاع: فالقطاع الحكومي المكلف بالماء مثلا يعمل على إعداد السياسة المالية، والقطاع الحكومي المكلف بالتجهيز يعد السياسة الطرقية، والقطاع الحكومي المكلف بالطاقة يعد السياسة الطاقية... وكل سياسة من السياسات المذكورة تبقى سياسة قطاعية تعكس التوجه الحكومي في الموضوع.

ولكي تتحول هذه السياسة القطاعية إلى سياسة عمومية فلا بد أن تسمح بتدخل فاعلين اجتماعيين مختلفين (حكوميين وغير حكوميين).

فالسياسة العمومية للتقاعد مثلا تعرف تدخل فاعلين حكوميين من قطاع المالية وقطاع الشغل، إضافة إلى النقابات والمنظمات المهنية للمشغلين.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل**، دار المسيرة، عمان ، 2002، ص73.

ومن ثم فإنه إذا كانت السياسات القطاعية تعكس التوجه الرسمي تجاه قضايا محددة فإن السياسات العمومية يمكن أن تستدعي تدخل أكثر من قطاع حكومي وتعكس التوجه المجتمعي تجاه نفس القضايا.[1]

2- **السياسة العامة الجوارية:** هي تخصيص الوكالات الحكومية، بمختلف أنواعها، للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع من أجل الاستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة، والمنح والامتيازاتالتي تقدم لطلبة الجامعات، بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة، والتعليم والدفاع...الخ.[2]

3- **السياسة العامة الرشيدة (العقلانية):** أي أن السياسة العامة هي بمثابة البديل أو البدائل التي يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات المتوفرة وليست حلما أو طموحا عاما، لهذا فإن وضع السياسة العامة لابد أن ينتج منهجا رشيدا بتخصيص المواد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ البرامج.[3]

وكذلك ينظر للسياسة الرشيدة المحققة لأكبر عائد اجتماعي، أي أن الحكومة ينبغي عليها أن تختار سياسة عامة ذات عائد والأثر الاجتماعي لكسب شريعة وقبول أفراد المجتمع لحكومتهم حيث أن السياسة العامة الرشيدة تهدف إلى تحقق أكبر قدر ممكن من الفوائد والعوائد وبأقل تكلفة مالية مطلوبة.

ويرى عدد كبير من العلماء السياسة والإدارة العامة أن عقلانية أو الرشادة المستعملة من قبل الحكومة ومؤسساتها في عمليات سياسة العامة وفي اتخاذ القرار لابد أن تجرى وفق معايير

---

[1] ياسمين الصالحي، **مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011**، مستشارة عامة مكلفة بتتبع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين، ص04.

[2] هشام عبد الله، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، الدار الأهلية، 1997، ص192.

[3] أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، 24.

عقلانية بحثة تخدم عملية اتخاذ القرارات وتوجيه السلوك الإنساني لمتخذي القرارات في صنع السياسات العامة.[1]

ويمكن القول أن: العقلانية السياسية التي تعني في معناها البسيط قدرة النظام السياسي الوصول إلى مجموعة عمليات اتخاذ القرارات وصناعة السياسات العامة حسب منطق اقتصادي مادي قائم على اختزال الزمن واقتصاد المال وصرفه بصفة تحقق أكبر قدر من الخدمة العامة من جهة، كما ترتبط العقلانية السياسية من جهة أخرى بفتح مجال لمشاركة كل الفواعل الاجتماعية، السياسية والمؤسساتية بصفة تخلق عدد من الخيارات والبدائل السياسية والقرارية للرفع من مستوى النجاعة الوظيفية والفعالية السياسية.

فالعقلانية السياسية من هذا المنظور تقتضي توفر مجمل الشروط التالية:

1- ضرورة توفر تصور توافقي حول حقوق الإنسان على المستوى الوطني بشكل يجعلها تشكل مصدرا محوريا للتشريع تبني من خلاله أسس فلسفة الدولة والمجتمع.
2- وجود تصور توافقي لمفاهيم الخدمة العامة والصالح العام.
3- قدرة الفواعل السياسية والاجتماعية من أحزاب ومجتمع مدني في التأثير في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات بتحولها لمصادر خيارات سياسية وقرارية وفواعل لتقييم مخرجات النظام السياسي من أجل تحسين الأداء الوظيفي والسياسي لنظام الحكم.
4- توفير الكفاءة السياسية والحنكة الديمقراطية الكفيلتين بترشيد وظائف النظام السياسي حسب منطق الفعالية، اقتصاد الزمن والمال العام وتمكين المواطنين من حقوقهم.

فالعقلانية السياسية من هذا المنطلق هي مجموعة العمليات التي تجعل النظام السياسي أكثر حركية وفعالية وتحقيقا لحقوق المواطنين وحاجاتهم حسب منطق الإدارة بالجودة والأهداف، وحسب منطق استشراف المخاطر والتهديدات كلها قبل بروزها وتفاقمها، فالعقلانية السياسية هي من معايير تقييم وقياس درجة جودة النظام السياسي، مستوى نجاعته وفعاليته ودرجة شدته

[1] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص125.

الديمقراطية، فالنظام السياسي العقلاني يضمن في النهاية درجات عالية من العدالة الاجتماعية والسياسة من جهة، والاستقرار السياسي المزمن من جهة أخرى.[1]

4- **السياسة العامة الكلية**: وهي تلك السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، وتجتذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع بحيث تصبح القضايا التي تعالجها هذه السياسات العامة مثارا لانتباه الجميع ويتجلى عنها تباين في وجهات النظر والجدال في جديتها حتى تنتقل من مستواها الجزئي إلى مستواها الكلي الواسع الذي يضفي عليها سمة من التعقيد والتشابك واشتراك الأقطاب المتعدد فيها كالأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والإدارات الحكومية ووسائل الإعلام وجماعات المصالح بالشكل الذي يعبر فيه كل منها عن رأيه وموقفه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة الكلية، كذلك المتعلقة مثلا بتصعيد الحرب من فيتنام، كما في أمريكا، وقضية مياه الشرب في الأردن عام 1998، أو قضايا الفقر والبطالة وانخفاض معدلات الدخول وغير ذلك[2]، وتتميز السياسة العامة الكلية بالآتي:

- أنها سياسة العامة تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها وبسهولة التباحث حولها.
- تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها الحكومية.
- تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله كطرف مشارك في حسمها نظرا في أهمية قضية متجسد فيها ولارتباطها بالمصلحة العامة أو القومية، التي يمثلها هذا الرئيس.
- أنها سياسات العامة تتطلب نوعا من إحلال التوازن أو التوفيق بين الخيار العام الذي يمثل رغبة وتوجه غالبية شرائح المجتمع من جهة، وبين خيار السياسة الذي يمثل التعبير الفعلي لرغبة وتوجهات صانعي السياسة العامة وبوصفة ذلك الخيار العملي المتوقع من حيث نتائجه لغرض التعامل الكافي مع المتناقضات والقضايا المختلف فيها بطريقة تبرر الاستفادة من الجهود والمصادر المتاحة وتحليل انعكاساتها بصورة منتظمة استنادا إلى النتائج المتوقعة عن ذلك الخيار.

[1] مفهوم العقلانية السياسية متحصل عليه: https://www.politics.com التاريخ: 2020/03/17 على الساعة: 11:06.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص59.

وهكذا نستنتج أن القضايا الكلية تستقطب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية والقادة والإدارات التنفيذية الرسمية وسائل الاتصال وممثلي الجماعات الذين سرعان ما يدلون بدلوهم في هذه القضايا وبذلك تتسع دائرة المشاركين، ويتدخل المعنيون بدراسة السياسة العامة من هذه الموضوعات التي يخضعونها للتحليل والنقاش لكونها أكثر وضوحا والأسهل بحثا.

والقرارات التي تصدر عن المستوى الكلي قد تختلف في طبيعتها وموضوعاتها عن تلك التي تتخذ على مستويات أخرى، فالتحول من مستوى فرعي إلى مستوى كلي يؤدي بالضرورة إلى توسيع دائرة المسألة المعروضة وكما يقترح **شنايدر** فإن طريقة العلاج سرعان ما تتخذ وتتغير ويقصد بذلك رسم السياسة العامة.

فالمصالح العامة تحظى باهتمام واسع على المستوى الكلي خلاقا للمصالح الضعيفة التي تحصر في مستوى أدنى، وأهم ما يميز السياسات على المستوى الكلي هو اهتمام وتدخل الرؤساء فيها وسواء كان رئيس الدولة ممثلا وعبرا عن المصلحة العامة والمصالح القومية أكثر من أعضاء البرلمان أم لا فإن المتفق عليه من الغالبية هو أن القضايا التي تعرض من قبل الرؤساء تحظى بالأسبقية والأولوية على المستوى الكلي.[1]

**ثانيا: مستويات السياسة العامة**

تتعدد مستويات السياسة العامة وذلك نظرا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:

**1-السياسة العامة الكلية Macro Politics :**

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية

[1] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص73.

تستقطب الأحزاب السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الاتصال وجماعات المصالح...يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.[1]

**2-السياسة الجزئية Micro Politics :**

تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية، أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة.

لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق.[2]

ويمكن كذلك القول أن السياسة الجزئية هي تلك السياسات العامة، التي تحظى باهتمام محدود يتمثل بجهود الفرد أو شركة معينة لاستحصال امتياز خاص بهما، بعيدا عن اتصافها بطابع العمومية والشيوع، مثل السعي للحصول على قرض لإدانة أعمال مشاريع أهلية، أو مثل قرارات الحكومة بإعفاء المستثمر الأجنبي أو المستثمر الصناعي، من ضريبة الدخل لمدة زمنية معلومة مما يجعل مثل هذا المستوى من السياسة العامة الجزئية، محدودة من حيث درجات المشاركة فيها ومن حيث نطاقها ومن حيث طبيعة موضعها، وبالتالي تكون سماتها على عكس سمات السياسة العامة الكلية، حيث إن أغلب السياسات العامة الجزئية المتخذة بعيدة عن الجمهور والمواطنين وعن الرأي العام، ولا تشكل محاورها عناية شاملة من لدن عموم المجتمع مادامت تلك السياسات العامة الجزئية غير مضرة ولا معيقة لمتطلبات المصلحة العامة ولا تتعارض مع وسائل تحقيقها.

ومما يجعل الاهتمام متناولا لهذه السياسة العامة الجزئية هو احتمالية اتساعها وتحولها إلى سياسة عامة كلية تحظى بمعالجات أكثر اهتماما واتساعا، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت

---

[1] عامر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2008، ص72.

[2] أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، مطابع البيان التجارية، دبي، 1994، ص108.

شموليتها ونشاطها في المجتمع ونجم عنها تزايد في المنافع والآثار وفي الالتزامات الواقعة على عاتق الأفراد والجماعات والمناطق والمشروعات الأهلية، كلما توسعت حدود السياسات العامة الجزئية، واتسعت دائرتها من حيث درجات المشاركة فيها وتنوع موضوعاتها.[1]

**3-السياسة العامة الفرعية Politics Subsystem :**

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الطيران... الخ.

وتتضمن هذه السياسة علاقات فردية وجانبية بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين فحول الطيران المدني مثلا: هناك لجنة برلمانية وأخرى فرعية حول التخصصات، وهناك الإتحاد القومي للطيران المدني، إضافة إلى الجماعات المصلحية المعتمدة بالنقل الجوي...

وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء وبلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية.[2]

**المطلب الثالث: خصائص وعناصر السياسة العامة**

للسياسة العامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المصطلحات والمفاهيم، كما تساهم إلى حد ما في تخطي ذلك الغموض الذي يطرأ على المفهوم في الكثير من الأحيان، ومن خلال هذا المطلب يتم عرض كل من خصائص وعناصر السياسة العامة.

**أولا: خصائص السياسة العامة**

من خلال ما سبق من تحديد لمفهوم السياسة العامة، نجد أن مضمونها اتضح بشكل عام، لكن مفهومها العلمي الدقيق يمكن التوصل إليه والتعمق أكثر فيه من خلال الكشف عن الخصائص المميزة للسياسة العامة، والتي يمكن حصرها في الآتي:

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 60.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص61.

- أن السياسة العامة تمثل التزامات قانونية، تتطلب طاعة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.
- أنها ترتبط بالسمة الغالبة الرسمية المستمدة من الشرعية الدستورية، في أداء مهامها اتجاه المجتمع.
- طابعها الإلزامي الحكومي القانوني، إذ أن مخالفتها تعرض صاحبها للعقوبة بكل أشكالها.[1]
- تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة لمشكلة ما والتي تصدرها المؤسسات الحكومية كما تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله، فالمشاكل المجتمعية لا تصبح سياسات عامة إذا لم تقم الحكومة بتبنيها وإصدار قوانين أو مراسيم أو قرارات بشأنها والتي تعمل على تحديد أهدافها وتنظيم سير نشاطاتها.
- الدراسات الأولية حول السياسة العامة كانت تؤكد على أن العوامل السياسية وطبيعة النظام السياسي هي متغيرات غير مهمة في تحديد السياسة العامة، ومن بين المؤيدين لذلك نجد "روبرت داهل" الذي يرى بأن: " التأثير القوي لبعض العوامل مثل مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية على السياسات الحكومية جعل من التأثير المستقل لطبيعة وخصائص النظام السياسي على هذه السياسات تأثير قليلا وضعيفا، فأنصار الاتجاه مقتنعين بأن خصائص نظام الحكم لا تفسر الاختلافات المختلفة الملحوظة في السياسات العامة للدول المختلفة، لكون الخصائص الاجتماعية والاقتصادية هي الأكثر قدرة على تفسير التمايز في أنماط السياسة العامة، إلا أن الاهتمام المتزايد بجانب المخرجات، والتساؤل من جديد عن علاقة الاختلافات البنيوية بين الدول (الحكومات، حقوق المواطنين، نشاطات الأحزاب...) واختلاف وتباين السياسات العامة لها أدى إلى التوصل وتأكيد وجود علاقة تأثير متبادلة بينهما، حيث تؤدي خصائص النظام السياسي إلى فهم القيود التي تضعها هذه الخصائص على عملية السياسة العامة، مما جعل هذا التأثير من العوامل الجوهرية المفسرة لأسباب الاختلاف في السياسات العامة بين مختلف الدول، هذا من جهة، وأن خصائص النظام السياسي تتفاعل مع العوامل

[1] كمال محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، دار الثقافة، عمان، 2001، ص85

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤثر على مخرجات ونواتج السياسة العامة لا محالة من جهة أخرى.[1]

- السياسة العامة هي عملية مخططة ومنظمة، تكون وفق معايير وأسس علمية هادفة غير عشوائية.
- السياسة العامة تكون استجابة لوضع معين أو قضية أو مشكلة بعينها، حيث تكون موجهة لخدمة المصلحة العامة أو الصالح العام، بمعنى شمولية ولا تقتصر على شخص أو فئة، وهذا لا يلغي أو ينفي فكرة أن السياسة العامة قد تكون موجهة لشريحة أو فئة يتعاطف معها الرأي العام، أو تكون ذات بعد مستقبلي أي إستراتيجية لم تشغل المواطنين بعد.[2]
- السياسة العامة تسعى لتحقيق ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

أ- بناء الدولة وتأكيد سيادتها.

ب- تحديد الأطر الفكرية والأساليب العلمية بهدف تحقيق التنمية المستديمة.

ج-حل المشاكل القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل بهدف تأمين إرادة المجتمع.[3]

**ثانيا: عناصر السياسة العامة**

تتمثل في خمسة عناصر اتفق عليها معظم الباحثين وهي:

**1. المطالب السياسية Demands Political :**

تمثل المطالب السياسية حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب.[4]

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص ص: 252-254.

[2] عامرالكبيسي، مرجع سابق، ص11.

[3] عزيزة ضمبري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة**، مذكرة ماجستير علوم سياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص15.

[4] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، ط5، الجزائر، دار الهومة، 2007، ص135.

**2. قرارات السياسة Dicisions Policy :**

وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المخولون بإصدار الإرادات الملكية والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.[1]

**3. إعلان محتويات السياسة Policy contents advertisement :**

وهي تعبيرات رسمية أو عبرات موحية سياسية عامة، وتشمل الأوامر الشفاهية والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة، وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.[2]

**4. مخرجات السياسة Policy out put :**

وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ماتنص عليه السياسة نفسها.[3]

**5. آثار السياسة Policy Impact :**

وتمثل العوائد والنتائج المتحصلة عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تجسم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، فالكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معينة قد تكون ايجابية مصحوبة بمضاعفات وبآثار سلبية تحتاج إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقاتها.[4]

---

[1] نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر**، أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007، ص15.

[2] عبد القوي خيري، **دراسة السياسة العامة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص67.

[3] تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص30.

[4] السيد عليوة وعبد الكريم درويش، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار**، دار الوئام للنشر والطباعة، القاهرة، ص32.

## المبحث الثاني: مفهوم السياسة الرياضية

أصبحت الرياضة أداة سياسية هامة جدا تستعملها وتستغلها الدول في ديبلوماسيتها وعلاقاتها وسياساتها الخارجية، وكذلك في سياساتها الداخلية عن طريق الأثر السياسي والاجتماعي الذي تحدثه الألعاب الرياضية على الشعوب.

ومن خلال هذا المبحث يتم عرض كل من تعريف السياسة الرياضية وأهميتها وأهدافها، وأخيرا العلاقة بين السياسة والرياضة.

### المطلب الأول: تعريف السياسة الرياضية

تعد الرياضة كل نشاط بدني يتصف بروح اللعب يمارسه الفرد برغبة وصدق، ويتضمن صراعا تنافسيا مع الغير أو مع الذات أو مع عناصر الطبيعة، ومن هذا التعريف تتضح لنا خصائص الرياضة في:

1- تتصف بالمنافسة العادلة بقصد تحديد المستوى ومعرفة الفائز أو الفائزين فيها.
2- تختص بإظهار الغالب والمغلوب بصورة قاطعة، الأمر الذي يترتب عليه معاناة وخبرات مفيدة لا يمكن توافرها بالوضوح ذاته في أي نشاط إنساني آخر.
3- تتطلب الرياضة جهودا عقلية ونفسية وبدنية كبيرة تحتاج إلى درجة عالية من التدريب والتركيز والانتباه.
4- تحدث الرياضة غالبا في حضور أعداد من الجمهور تعيش أوقاتا موحدة المشاعر والعواطف، الأمر الذي لا يحدث بصورة واضحة في الأنشطة الأخرى عادة.
5- تعبر الرياضة عن ظاهرة حضارية وتمارس طبقا لمبادئ علمية وخلقية.
6- الرياضة اختيارية يمارسها الفرد برغبة منه دون ضغط أو إكراه.[1]

- عرفها أمين الخولي بأنها: " أحد الأشكال الراقية للظاهرة الحركية لدى الإنسان وهي طور متقدم من الألعاب وبالتالي من اللعب، وهي الأكثر تنظيما والأرفع مهارة ومعناها التحويل

[1] محمد سليمان الأحمد، **عقود تنظيم المسابقات الرياضية والمسؤولية الناجمة عنها**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص31.

والتغيير، لذلك حملت معناها ومضمونها من الناس عندما يحولون مشاغلهم واهتماماتهم بالعمل إلى التسلية والترويح من خلال الرياضة".[1]

- يعرف المندلاوي وبدري الرياضة بأنها: "عبارة عن أنواع مختلفة من النشاطات الرياضية التي تهتم بجميع الأفراد من حيث جنسهم وميولهم واحتياجاتهم وأعمارهم".[2]
- ويعرفها كوسلا Kosola : " بأنها التدريب البدني بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من المنافسة لا من أجل الفرد الرياضي فقط، وإنما من أجل الرياضة في حد ذاتها".[3]
- أما السياسة والسلطة فقد عرفها عويس بأنها:" القدرة على التحكم في الفعل والتفكير وميول الأفراد، وهذا يعني أن الرياضة كتنظيم وجهاز إداري أولا يجب أن يخضع لنظام وسلطة وقوة الدولة ولا يمكن تحقيق أغراضها بمعزل عن الأحداث السياسية التي تمر بها الدولة".[4]

من خلال التعاريف السابقة السالفة الذكر يمكن أن نستخلص التعريف الإجرائي التالي للسياسة الرياضية وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف السياسة الرياضية على أنها: " مجموعة من الإجراءات والقواعد والقوانين المخولة لتسيير وتنظيم المجال الرياضي بهدف ضمان تطوير الممارسة بشكل عام وتحقيق أهداف الهيئة الرياضية بشكل خاص".

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة الرياضية**

يمثل المجال الرياضي أهم مجالات الاستثمار الحقيقي للثروة البشرية حيث يحوي العديد من العمليات التربوية ذات الاتجاهات والجوانب المشبعة والتي تهدف إلى تربية الأجيال لإثراء كل

---

[1] محمد جمال الدين محمد الكلزة، **حوكمة المؤسسات الرياضية (دور الجمعيات العمومية في تفعيل الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسات الرياضية)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص49.

[2] إبراهيممحمود عبد المقصود، حسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص26.

[3] محمود عوض وفيصل ياسين، **نظريات وطرق التربية البدنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص17.

[4] سليمان أحمد فكري، **المنظور القانوني عامة والقانون الإداري في الرياضة**، دار دنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص30.

مجالات الحياة، فالنشاط يمثل محركا يحول الطاقة البشرية الكامنة لدى الفرد إلى طاقة منتجة، ومن خلال هذا المطلب يتم عرض كل من أهمية وأهداف السياسة الرياضية.

**أولا: أهمية السياسة الرياضية**

يمثل المجال الرياضي أهم مجالات الاستثمار الحقيقي للثروة البشرية حيث يحوي العديد من العمليات التربوية ذات الاتجاهات والجوانب المشبعة والتي تهدف إلى تربية الأجيال لإثراء كل مجالات الحياة، فالنشاط يمثل محركا يحول الطاقة البشرية الكامنة لدى الفرد إلى طاقة منتجة وتكمن أهمية السياسة الرياضية في بعض النقاط[1] منها أن:

- إعداد الخطط الواضحة والهادفة والممكنة للمنتج الرياضي والخدمات في مجال التربية البدنية والرياضية لتحقيق تنافسية عالية وجودة مطلوبة وحصة سوقية كبيرة وسمعة جيدة.
- رسم سياسات مستقبلية فعالة في مجال التوزيع والسعر والترويج والمنافسة للتماشي مع متطلبات السوق المحلية والعالمية.
- تحقيق الفعالية التنظيمية بين عناصر العمل والتنسيق والتوجيه والرقابة بالتقويم وتقييم أداء المؤسسة الرياضية.
- تبني استراتيجيات تسويقية فعالة تحقق أهداف المؤسسة والمستهلك الرياضي لإحداث التنمية الدائمة والشاملة.
- تهيئة بيئة للعمل محفزة لفريق العمل الرياضي وللمتعاملين مع المؤسسة الرياضية.
- إرضاء حاجات ورغبات المستفيدين من الأنشطة البدنية والرياضية في كل المجالات.
- البحث في أساليب حديثة تخص التسيير المالي والإداري وأنشطة التسويق والإعلام الرياضي.[2]
- رسم السياسات الرياضية من قبل أعلى سلطة وفي الدولة أو من قبل أعلى مستوى إداري في المؤسسة الرياضية، وبالتالي فإن عملية الاستجابة في السياسة الرياضية مرتبطة بمستويات الإدارة العليا، وفي الغالب فإن سياسات المتعلقة بالرياضة تصدر من وزير

[1] طلعت حسام الدين، عدلة عيسى مطر، **مقدمة في الإدارة الرياضية**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1997، ص25.

[2] بوطالبي بن جدو، **مدخل الإدارة والتسيير الرياضي**، سنة ثانية ليسانس: السداسي الرابع، ص19.

الرياضة كأعلى مستوى في الهرم الصحي لذلك نستطيع القول أن الالتزام بالسياسة الرياضية مرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى الإداري متخذ القرار.

- وجود عدة طرق وأساليب لوضع السياسات الرياضية فتعدد الطرق والأساليب يعطي للسياسة الرياضية أهمية لأنها تستجيب في بعض الأحيان إلى مطالب الإدارة العامة وبالتالي يتم اتخاذ السياسة بطريقة معينة، وأحيانا لتحقيق أهداف محددة، ولذلك فإن أهمية السياسة تنبع من طبيعة الذي وضعت السياسة الرياضية من أجل تحقيقه.
- اعتبار السياسة الرياضية من الأمور الغامضة وهذا الغموض ناتج عن عدم وضوح الأسباب الحقيقة لرسم بعض السياسات الرياضية ففي بعض الأحيان يتم وضع سياسات رياضية أو تاريخية أو تلبية لرغبات بعض التكتلات والجماعات وأحيانا لأسباب غير معروفة، وبالتالي فإن غموض بعض السياسات أعطاها أهمية من حيث عدم المعرفة الحقيقية للهدف المراد تحقيقه من مثل هذه السياسات.

**ثانيا: أهداف السياسة الرياضية**

من أبرز أهداف السياسة الرياضية نذكر مايلي:

- انتقاء الموهوبين من الطلبة رياضيا انطلاقا من مشاركتهم في منافسات رياضية المدارس للمشاركة ضمن الفرق الممثلة في البطولات المدرسية والوطنية والدولية.
- النهوض بالتربية الرياضية داخل المؤسسات التعليمية.
- تهدف الرياضة إلى اكتساب الطالب كفاية بدنية وعقلية واجتماعية ونفسية تتناسب ونموه ليتكيف مع الحياة بأقل جهد ممكن.
- تزويده بالروح الرياضية والاجتماعية والمهارات الحركية، حيث تعد الرياضة الحجر الأساسي في بناء الحضارة والرقي والتقدم.
- وتوافر الأساليب اللازمة لاكتساب النمو الحركي والترويجي اللازم لمراحل نموهم.
- تشجيع جميع التلاميذ على ممارسة الرياضة المنتظمة مما يكسبهم صحة بدنية ونفسية.[1]

[1] أحمد آدم أحمد محمد، **الرياضة المدرسية وأثرها في تحقيق السلم المجتمعي**، ورقة دراسية، جامعة السودان.

- توجيه مجموعة من الباحثين ذوي الاهتمام بقطاع الهيئات الرياضية لإجراء مزيد من هذه النوعية من الأبحاث وغيرها.
- وضع هذه النوعية من الأبحاث ضمن الخطة البحثية في كليات التربية الرياضية.
- اهتمام أقسام التنظيم والإدارة على وجه الخصوص بهذا المجال.
- إجراء دراسات نفسية للتعرف على السمات الشخصية لكل من أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء الأندية.[1]

**المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة والرياضة**

العلاقة بين الرياضة والسياسة سواء كانت السياسة الداخلية للدولة أو السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية هي علاقة وثيقة، وذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها:" أن النتائج الدولية للمنتجات الوطنية هي دليل في الكثير من الأحيان على قوة وتماسك النظام السياسي للدولة، ومتانة اقتصادها وقوتها العسكرية في بعض الأحيان" فتفوق الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الألعاب الأولمبية وحصولهما على أعداد كبيرة من الميداليات هو دليل واضح على قوة هاتان الدولتان ومتانة أنظمتهما السياسية.

وكذلك من الأسباب التي تدعو إلى القول بأن الرياضة والسياسة لا ينفصلان، هو تدخل الحكومات في الكثير من الأحيان لفرض ألعاب رياضية معينة، أو تنظيم الألعاب الرياضية بطريقة معينة للوصول إلى هدف سياسي أو اجتماعي، مثل فكرة المشاركة في كندا، حيث تفرض لوائح وأنظمة معينة على الأندية تجبرها على العمل على أن تكون الرياضة للجميع، للوصول إلى أهداف سياسية معينة تسعى الدولة لها.

ومن الأدلة أيضا على العلاقة الوثيقة بين الرياضة والسياسة وتوظيف الألعاب الرياضية في السياسة الدولية، استغلال الألعاب الرياضية في خدمة أهداف الدولة وأجنداتها الخارجية وفي علاقتها مع الدول الأخرى، وموقعها في النظام الدولي، فقد تكون الرياضة وسيلة لتقارب الدول وتعاونها وافتتاحا مع الدول الأخرى، وموقعها في النظام الدولي، فقد تكون الرياضة وسيلة لتقارب

[1] حسن أحمد الشافعي، **المنظور القانوني عامة والقانون الإداري في الرياضة التشريعات في التربية البدنية والرياضة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2019، ص339.

الدول وتعاونها وافتتاحا لعلاقات سياسية واقتصادية، مثلما حدث عام 1971 بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد مهدت مباراة بكرة الطاولة بين الدولتين إلى زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون الصين بعدها بعام، وبالتالي إعادة العلاقات الأمريكية الصينية وتعزيزها بعد الانقطاع الذي كان قائما بين الدولتين.

وكذلك قد تكون الألعاب الرياضية وسيلة لرفض سياسة دولة أخرى، وبالتالي يكون في المقاطعة الرياضية هدفا سياسيا يمكن أن يصل صداه إلى جمهور أكبر من جمهور السياسة، وتكون أبعاده وآثاره أكبر من غيرها ،مثل مقاطعة دولة إسرائيل رياضيا من قبل العديد من الدول العربية والإسلامية وغيرها الرافضة لسياسة إسرائيل في المنطقة، وكذلك مقاطعة جنوب إفريقيا العنصرية في ذلك الوقت لبيان الموقف السياسي للدول من النظام العنصري القائم.

ومن الأسباب التي تدعو أيضا إلى القول بأن الرياضة والسياسة لا ينفصلان، هو اعتبار الرياضة ميدانا واسعا لممارسة الديبلوماسية الشعبية، حيث تضم العملية الرياضية أعدادا كبيرة من الأفراد والجماعات، من لاعبين وإداريين ومدربين ومشاهدين، فمن ناحية يمكن أن تكون الرياضة وسيلة من وسائل الديبلوماسية الشعبية، حيث يجتمع فيها عدد كبير من أبناء الشعب ويعبرون عن آرائهم ويضغطون على الدولة والحكومة في شأن سياسي معين، ويمارسون من خلال هذا التجمع الكبير ضغطا كبيرا على صناع القرار والسياسيين لأخذ منحى معين.

ومن ناحية أخرى تعتبر الرياضة من الوسائل القليلة التي تقرب وجهات النظر المختلفة بين شعوب دول العالم، حيث يلتقي في دورة الألعاب الأولمبية على سبيل المثال الملايين من الأفراد، ومنهم من تكون دولهم متصارعة أو في حالة حرب، وبهذا يمكن فهم أهداف وتوجهات الغير، ويمكن أن يقود هذا إلى تشكيل رأي شعبي يمارس الضغط على الحكومات من أجل التوصل إلى حل للخلافات، والوصول إلى هذا هو من أهم الأهداف التي حددها المنظمون لدورة الألعاب الأولمبية.

العلاقة بين السياسة والرياضة علاقة جدلية، يسهم كلاهما في بناء السلام المستدام بين الشعوب والدول، فمن المسلمات في السياسة الدولية أن الرياضة تسهم في علاج المشاكل السياسية بين الحكومات، وتفتح أبواب التصالح بين الدول، وإن تسببت الرياضة في أزمة بين الشعوب تتدخل السياسة وتعالج ما نتج عن انفعالات المشجعين.

وإن التطور العلمي والاجتماعي والصحي وتطور العادات والتقاليد عوامل أساسية في تطور الرياضة، فالعلاقة بين السياسة والرياضة لا يمكن الفصل بينهما كونها علاقة تبادلية لبلد ما على المستوى الداخلي والخارجي.

1- فعلى المستوى الداخلي نجد توازنا في قوة العلاقة بين الرياضة والسياسة أي أن قوة التأثير للرياضة على سياسة الدولة الداخلية يقابلها نفس قوة تأثير السياسة ورجال الحكم على دفع مسيرة الحركة الرياضية إلى الأمام والقيام بإظهار تسهيلات مادية ومعنوية لتنفيذ المشاريع الرياضية.

2- أما على المستوى الخارجي(الدولي) فنجد إن الدولة تستخدم الرياضة كوسيلة لتحقيق بعض أهدافها كتحسين العلاقات بين الدول، كما حدث في أوغندا وغانا إذ اعترف السياسيون باستقلالها بعدما عرفوا دور الرياضة الهام في التقدم القومي والرفاهية العامة للمواطنين.

كما يمكن استخدام الرياضة للتأثير الحقيقي الحماسي بين المشتركين في المنافسات الرياضية فإنه يمكن استخدامها وتوجيهها أيضا إلى الأهداف السياسية، وعلاوة على ذلك فإن الحكومات والسياسيين عرفوا قيمة شغف الجمهور وحبه للرياضة، لذلك استخدموا هذه المعرفة لتحقيق أغراضهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فنجد في البلدان الشيوعية أن حكوماتها تقوم بالإنفاق على الرياضيين وعمل البرامج الرياضية وتربية النشء على الأهداف وكل هذا لخدمة مصالح الأنظمة المختلفة في هذه البلاد.[1]

ومن الحقائق الهامة نجد أن:

- الرياضة والسياسة في الحقيقة وفي كثر من الأحوال مرتبطان بحيث يكون لكل منهما تأثير على الآخر.
- إن معظم اللجان الأولمبية الوطنية والمؤسسات الرياضية لا تستطيع أن تتخلص من النفوذ الحكومي بسبب ما تتلقاه من دعم، وهذا يظهر في الدولة النامية أكثر من الدول المتقدمة.

[1] حسن أحمد الشافعي، **التشريعات في التربية البدنية والرياضة (القوانين واللوائح التنظيمية والإدارية) للنقابة والمؤسسات الرياضية**، الجزء الثاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص279.

لقد حمل استثمار الرياضة في العلاقات الدولية وجها داخليا يحمل رسائل خارجية ووجها خارجيا مباشرا للأهداف والاتجاهات فعلى سبيل المثال يعد اهتمام بعض الرؤساء بالرياضة بالدعم وحضور اللقاءات واستقبال الفرق الرياضية وإيفادها شكلا من أشكال إرسال رسائل مرتبطة بالشعبية لهذا الرئيس أو ذاك، فيما تحمل أيضا استضافة بعض البطولات رسائل إقليمية ودولية كما حدث في استضافة اليمن لبطولة كأس الخليج الأخيرة رغم المخاوف الأمنية وهذا ما أوصل رسالة قوية مرتبطة بنجاح النظام اليمني وقدرته على توفير إجراءات أمنية معينة ضابطة للواقع الأمني والسياسي المصاحب للبطولة، وقبول طلب استضافة قطر لكأس العالم بعد وجود رسائل والتزامات.

وكذلك نجد أن العلاقة بين السياسة والرياضة كلا المجالين يقوم على حشد أكبر عدد من الجماهير لتحقيق أهداف فالرياضة لوحدها يمكنها استنفار آلاف من الجماهير وهذا كان معروف لدى الساحة العرب فحاول أغلبهم توظيفها في شتى الأمور.

فمثلا ما فعله جمال مبارك ومشروع التوريث الذي أراد أن يمر من ملاعب الكرة فلا شيء سيوقف طموح الابن من خلافة أبيه حتى لو أدى هذا إلى تعكير العلاقة بين بلد كان حليف وهو الجزائر.

فالبرغم من رفض جل الهياكل العالمية للرياضة كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم التي تمنع وبشكل تام تدخل السياسيين بالشأن الرياضي، وبالإضافة إلى هذا لم تكن الرياضة بعيدة عن السياسة وجماهير الرياضة وجدوا بالملاعب المتنفس الوحيد لهم خصوصا بعد الربيع العربي ومثالها روابط الاولتراس مستفيدة من قدرتها على الحشد وتعبئة الجماهير.

بعد 2011 بدأ توظيف الرياضة بمصر يأخذ منحا خطيرا إما لإرباك الوضع الأمني أو لتصفية حسابات قديمة وبلغ الوضع حد ارتكاب جرائم فضيعة راح ضحيتها العشرات مثل ما هو الحال بمجزرة ملعب بور سعيد قبل نحو ثلاث سنوات أو كارثة ملعب الدفاع الجوي بفبراير 2015.[1]

[1] هادي الشيب، ناصري سميرة، **الرياضة والسياسة في عالمنا العربي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، مارس 2015، ص6-7.

ويمكن تلخيص علاقة الرياضة بالسياسة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (01) : علاقة السياسة بالرياضة**

| السياسة | الرياضة |
|---|---|
| -السياسة هي فن إذ وضعت السياسة في خدمة الرياضة.<br>-قد تكون السياسة في صالح الرياضة إذ تم اعتماد من طرف سياسي سياسة رياضية موجه للرفع من أداء الرياضة في أي بلد.<br>-سد الفراغ السياسي، وأن هدف الحكومة هو إفراغ الطاقة الشعبية في الرياضة<br>-أي لعبة رياضية وإلا ورائها النظام السياسي. | -الرياضة بمفهومها البسيط هي مقوم حضاري ثقافي.<br>-تم استغلال الرياضة بشكل بشع من أجل الدعاية والترويج لرفع أسماء معينة لبعض الرؤساء والزعماء.<br>-الرياضة قطاع حيويا خصوصا أن جل الشباب تستهويهم فمن الطبيعي أن تحتكر الدولة الرياضة.<br>-الرياضة أداة لتثبيت استقرار الحكم السياسي. |

**خلاصة الفصل:**

من خلال معالجة هذا الفصل نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن:

- السياسة العامة تعبر عن السلطة والحكومة، وكذلك تعبر عن المجتمع والفرد وتنقسم إلى أربعة أنواع (سياسة عامة إستراتيجية، توزيعية وإعادة التوزيع، تنظيمية، رمزية).
- تتعدد مستويات السياسة العامة وذلك نظرا لمستوى المشاركة في اتخاذها وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها ( كلية، جزئية، فرعية).
- للسياسة العامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المصطلحات والمفاهيم، وتشمل خمسة عناصر اتفق عليها معظم الباحثين وهي (المطالب السياسية، قرارات سياسية، إعلان محتويات السياسة، مخرجات السياسة، آثار السياسة).
- ما يتحقق عن الرياضة تعجز السياسة عن تحقيقه.
- تسييس الرياضة له عواقب خطيرة على الصعيدين الوطني والدولي.
- الرياضة هي توأم السياسة غير المتماثل تعكس توجه الدولة في بناء وإعداد أفرادها وسلامتهم، فضلا عن التقدم حيث تفتخر الدول بانجازاتها الرياضية وتحرص على الحضور الرياضي بقوة.
- التكلم عن الرياضة وعلاقاتها بالسياسة عند العرب، شيء مختلف لو تكلمنا عنها بعلاقتها عند دول أخرى مثل الغرب.
- بالأخير لابد من برامج سياسية موجهة لتطوير الرياضة لا العكس وان يتزعم السياسيين أندية رياضية نحو ترييض السياسة وليس تسييس الرياضة.

# الفصل الثاني:
# واقع السياسة الرياضية في الجزائر

لقد أصبحت الرياضة في العصر الحديث تكتسي أهمية كبيرة أكثر من أي وقت مضى، حتى أضحت أحد المعايير التي يقاس بها تقدم الدول وتحضرها، وذلك لكونها فرضت نفسها من خلال أثرها الإيجابي والفعال على ممارسيها نساء ورجال صغارا وكبارا، أصحاء ومرضى، الأمر الذي جعلها تعرف بأنها علم وفن في الوقت ذاته، وعرفها البعض بأنها نظام خدماتي متكامل له آليات عمل خاص به، وأهداف محددة نرجوها وأغراضا واضحة ينشدها، فالرياضة باعتبارها مجال خصب غني بمختلف النشاطات والفعاليات الرياضية تعطي فرصة للفرد لإبراز قدراته وإمكانياته، ولأن الرياضة تحتوي مجالات متعددة فهي تدعوا الجميع إلى ممارستها لأن أي فرد سيجد المجال المناسب له ولقدراته وحاجاته، إذ تضم الرياضة الترويجية للجميع دون استثناء والنخبوية للأبطال والمحترفين وعلاجية للمرضى والمكيفة للمعاقين.

الرياضة من أهم النشاطات التي لقيت اهتمام كبير، حيث شهدت العديد من التطورات والرقي في السنوات الأخيرة التي عكستها مجموعة من البرامج التنموية والسياسات المنتهجة في شتى القطاعات وخاصة قطاع الشباب والرياضة.

وتعد السياسة الرياضية الزاوية الأساسية لدفع الحركة الرياضية بجميع ألعابها نحو الأمام، حيث تشكل الرافد الحقيقي لجميع ضروب الرياضة المتعددة والمتباينة، مما جعل السياسة الرياضية موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديد واقع السياسة الرياضية ومن هذا المنطلق فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول:** تطور السياسة الرياضية في الجزائر

**المبحث الثاني:** مشاكل السياسة الرياضية في الجزائر

## المبحث الأول: تطور السياسة الرياضية في الجزائر

ممارسة الرياضة والارتقاء بها إلى مستوى عالي يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات بكافة أنواعها، فكلما تزايدت وارتفعت هذه الإمكانيات تزايدت وتفوقت الخبرات التي يستغلها الرياضي مما يتيح للدولة الفرصة أكثر للتمثيل الرياضي المشرف في مختلف المحافل الرياضية الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه الإمكانات المنشآت الرياضية، فإقامة هذه المنشآت الرياضية لا يأتي عشوائيا بل لابد من وجود أساسي علمي في إنشاء هذه المشاريع الاستثمارية وتمويلها.

### المطلب الأول: المخصصات المالية

مما لاشك فيه أن أي قطاع في الدولة للنهوض به وازدهاره لابد من تخصيص موارد مالية وتمويله بتنظيم لترقية هذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض المخصصات المالية في المؤسسة الرياضية.

حيث يمكن تقسيم المخصصات المالية في المجال الرياضي إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- **التمويل الحكومي:**

وتمثله الإعانات المالية التي تدعم بها الدولة الهيئة الرياضية سواء كانت في صورة إعانات مالية مباشرة أو مساعدات كتذاكر الطيران أو أراضي مرخصة أو منشآت وكذلك إعانات غير مباشرة مثل التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية أو الجمركية ورسوم الغاز والماء والكهرباء والنفايات التي تمنح للهيئات الرياضية وبصورة عامة فإن التمويل الرياضي يمثل أقل من 1% من ميزانية الخدمات في الدولة لأن الرياضة تعتبر من أولويات الصرف مقابل الأمن والتعليم والصحة على الرغم من أنها تعتبر من أهم العوامل الوقائية في مجال الصحة والأمن وتعتبر جزء من المنظومة التعليمية.[1]

- **التمويل الذاتي:**[2]

وتمثله الإيرادات المباشرة التي تحققه الهيئة الرياضية عن طريق طرح خدمات للجمهور كتأجير المرافق وبيع الخدمات للجمهور من خلال مدارس التعليم أو الأكاديميات الرياضية الدائمة أو الموسمية

---

[1] أمال محمد إبراهيم، **بحث رؤية إستراتيجية للمخاطر والمهددات لخصخصة بعض أندية كرة القدم بالوطن العربي**، المجلد الأول المؤتمر العلم الرياضي السادس للرياضة والتنمية ، نظرة استشرافية نحو الألفية الثالثة، ص28-41 أبريل 2009، ص3.

[2] أشرف محمود حسين العجيلي، **معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية**، 1999.

بالاستفادة من ميادين كرة القدم وأحواض السباحة أو الصالات الرياضية أو بيع تذاكر المباريات ويشمل ذلك بيع الحقوق القانونية لاستخدام الشعار وأموال انتقالات اللاعبين ويشمل كل ما يمكن أن يدخل في مجال الاستثمار أو التسويق الرياضي وهو كما يلي:

- تأجير ملاعب وصالات المؤسسة في غير أوقات الاستخدام.
- تأجير حمامات السباحة وصالات اللياقة البدنية .
- تأجير أو بيع المحال التجارية واستخدام أسوار المؤسسة.
- تطوير المطاعم والكافيتيريات وإسنادها للمستثمرين.
- تخصيص صالة لتأجيرها للاجتماعات والحفلات والندوات.
- الاهتمام بأنشطة الطفل والأسرة كعامل جذب للمزيد من الرواد والأعضاء.
- رسوم انتقالات وتسويق اللاعبين.
- تسويق حقوق الإعلان للراغبين أثناء إقامة المباراة والحدث.
- التعاقد للبث المباشر أو المسجل للبطولات أو الأحداث.
- فتح العديد من منافذ بيع التذاكر مما ييسر على الجماهير إقتناءها.
- التعاقد مع شركات الملابس الرياضية مقابل الدعاية لها.
- استخدام صور وأسماء وأرقام اللاعبين.
- بيع أفلام عن اللاعبين.
- بيع الإعلام والشعارات التذكارية أثناء المباريات.

تتمثل المخصصات المالية في الرياضة بما يأتي كما ورد في بعض المصادر:

- الترخيص باستخدام العلاقات والشعارات على المنتجات ووسائل الخدمات.
- الإعلان على ملابس وأدوات اللاعبين.
- الإعلان على المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.

- عائدات انتقال اللاعبين.
- اشتراكات الأعضاء ومساهمات الأعضاء.
- استثمار حقوق الدعاية والإعلان.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني للأنشطة والمناسبات الرياضية.
- الإعلان في المطبوعات والنشرات والبرامج الخاصة بالأنشطة الرياضية.[1]

➢ **التمويل الأهلي:**

وتشمل التبرعات والمنح المالية من أفراد أو شركات ومؤسسات تجارية أو رياضية بهدف تسيير النشاط بحكم اتجاهات شخصية لتقديم الخدمات بناء فقط على الاعتماد على الولاء وحب الشعار.

ومن الملاحظ هنا إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات الرياضية أكبر من إمكانية التمويل الحكومي الأهلي لكن لابد من الوضع في الاعتبار نقطتين هامتين هما:

- أولا هذه الإمكانية تتوفر فقط لدى الرياضيات ذات الشعبية العريضة.
- للحفاظ على أموال هذه المصادر لابد من آلية لتحقيق الشفافية والمحاسبية.

من خلال ماسبق يمكن تلخيص المخصصات المالية في المجال الرياضي في الشكل التالي:

[1] أمال محمد إبراهيم، **رؤية إستراتيجية لتطبيق بعض أساليب الخصخصة في مجال البنى التحتية للرياضة في السودان**، مجلة تكنولوجيا الرياضة الأوربية العدد الثاني، نوفمبر 2012.

**شكل رقم (1): يوضح المخصصات المالية للمؤسسة الرياضية**

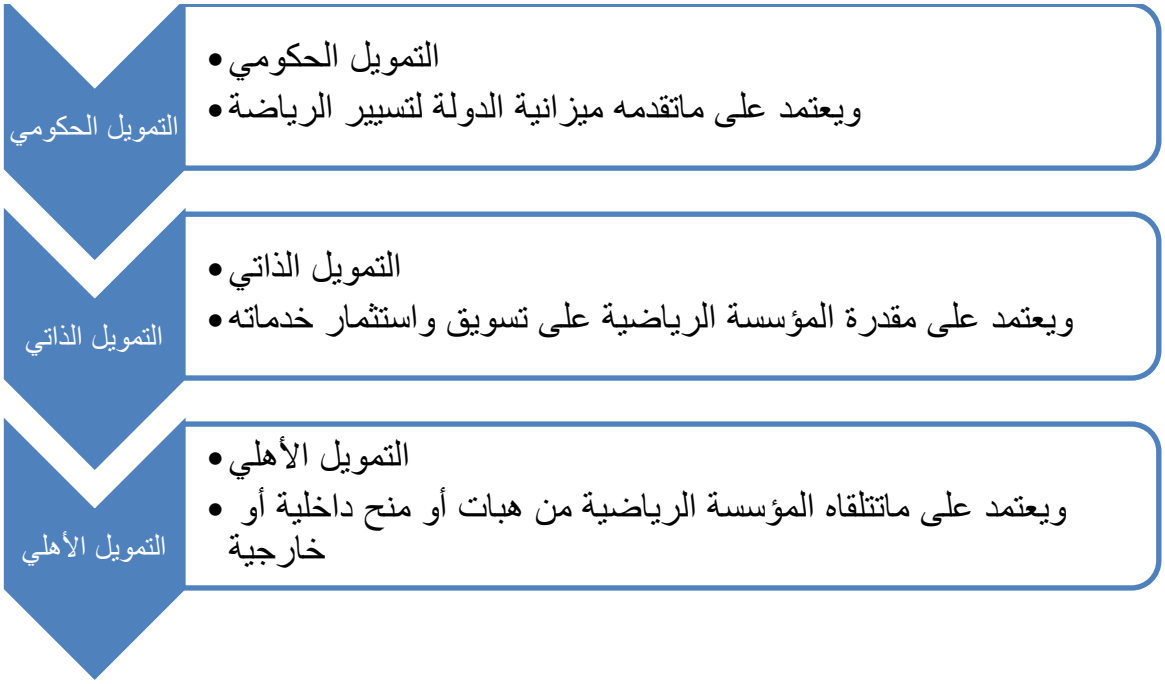


**المطلب الثاني: دور وأهمية المنشآت الرياضية**

يعود الفضل في فكرة المنشآت الرياضية إلى الإغريق حيث كانوا أول من اهتم بإقامة دورات رياضية تمثلت في الألعاب الأولمبية القديمة ، وهو البداية الحقيقية للتقدم العلمي في المنشآت الرياضية التي أخذت كثير من الدول الأوروبية على تطويرها حيث انتشرت ثم انتقلت تلك التقنية (تكنولوجيا) والتجهيزات الرياضية غلى الدول الغربية ( انجلترا، أمريكا، فرنسا، ودول أخرى).

فالمنشآت الرياضية عبارة عن مؤسسات ينشئها المجتمع لخدمة القطاع الرياضي من كافة جوانبه، بحيث يكون لها هيكل تنظيمي يتفق مع حجم هذه المؤسسة وأهدافها، بما يعود بالنفع لخدمة ذلك المجتمع متماشيا مع أهدافه، يعتمد تسيير النشاطات الرياضية وتطورها على هذه المؤسسات (المنشآت الرياضية) والإمكانات المتوفرة بها، حيث يسهر على تسييرها إدارة متخصصة وكفؤة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجله هذه المنشآت، وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المنشآت الرياضية يتطلب مراعاة خاصة لتحقيق فعالية تسييرها من إتباع الأسلوب الإداري مخطط إلى الوظائف التسييرية، والإشراف على تطبيق كل النصوص والتعليقات الإدارية والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للموارد البشرية التي تعمل من أجل رقي الرياضة وممارستها، وإعطاء مكانة لائقة بها وسط المجتمع.

وما زال التطور والتقدم في فن وتقنية العمارة الرياضية مستمر حتى وقتنا الحاضر، ويتضح هذا التطور المتميز في عمارة المنشآت الرياضية من خلال تتبع دورات الألعاب الاولمبية منذ بدايتها الحديثة بأثينا ومرورا بالدورة التي أقيمت في ميونخ وحتى أخر دورة اولمبية.

قبل التطرق إلى دور المنشآت الرياضية لابد من عرض تعريف للمنشآت الرياضية.

- تعرف على أنها:" ذلك الواقع المادي المؤسساتي الذي تعهد إليه الرياضة".[1]
- وتعرف أيضا على أنها:" وحدة فنية اجتماعية المفروض أن تدار للوصول إلى أفضل صورة، وذلك إذا اتبعت جوانب رئيسية متداخلة في بعضها بحيث يؤثر كجانب منها في الآخر ويتأثر به، وهي الأهداف التي تكون معروفة وواضحة للموارد البشرية والمادية والعمليات كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة".[2]
- وتختلف المنشآت الرياضية عن بعضها بناءا على ما تحتويه من أماكن لممارسة الرياضة من ملاعب وصالات وحمامات سباحة وغير ذلك...[3]
- المنشاة الرياضية هي مؤسسة عمومية إدارية تنحصر مهامها في تنظيم وتسيير الممارسات الرياضية التنافسية أو الجماهيرية، وتشمل المنشأة الرياضية كل الملاعب والقاعات المخصصة لكرة القدم أو الطائرة تشكل وظيفة الإدارة والمالية والصيانة والإصلاح من بين الوظائف الأساسية للمنشأة الرياضية الجزائرية.[4]

ويمكن استخلاص تعريفا إجرائيا للمنشآت الرياضية " هي الهياكل والميادين التي يتم فيها ممارسة النشاط البدني الرياضي بكافة أنواعه، بما في ذلك من معدات وتجهيزات ضرورية، حيث يجب أن تكون المنشأة الرياضية قائمة على أسس ومعايير دولية وأن تتماشى مع التطورات الحديثة، وتعتبر الأساس في ممارسة النشاط البدني الرياضي وتأثر على مردوده.

---

[1] أمين أنور الخولي، **الرياضة والحضارة الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص329.

[2] حسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية في إدارة وفلسفة التربية البدنية والرياضية**، الجزء الخامس، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص172.

[3] أحمد بن محمد الفاضل، **المنشآت الرياضية**، وكيل كلية التربية البدنية والرياضة للشؤون التعليمية والأكاديمية، جامعة الملك سعود، Alfadhila yahoo .com

[4] بوطالبي بن جدو، **محاضرات في مادة مدخل الإدارة والتسيير الرياضي**، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، ص3.

أو بصفة أخرى يمكن القول أن :"المنشأة الرياضية هي ذلك المكان المجهز بالوسائل والإمكانات الرياضية والمخصص لتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الرياضية حاضرا ومستقبلا، كالمدن الرياضية والصالات المغلقة ومراكز الشباب والساحات الشعبية وملاعب الأطفال".

**أولا: دور المنشآت الرياضية**

قد احتوت جل القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية وعلى رأسها وزارة الشباب والرياضة والمتمثلة في إنشاء المرافق الرياضية لكل رياضة بغية ممارسة التربية البدنية والرياضية ومنه خلق إنسان يتمتع ببدن وجسم صحيحين وعقل ناضج وقد نص في الجريدة الرسمية 177/77 والتي تنص على إنشاء وتنظيم عمل الحظائر المتعددة الرياضات.

- المساهمة في رفع مستوى التربية البدنية والرياضية والتكوين للشباب بإدخال الظروف الأساسية لأجل التفتح الشامل والتام حول الممارسة الرياضية.
- العمل على انتشار الروح الرياضية وذلك بمساعدة العدد الكبير من المواطنين على ممارسة النشاطات البدنية والرياضية.

بالنظر إلى هذه الأهداف فإن دور المنشآت الرياضية يتمثل في:

- ضمان التهيئة والتسيير والصيانة لمجموعة المرافق الرياضية وكل إرث في هذه المنشآت.
- الضمان والتعاون مع جميع دور الشباب والرياضة في الولاية للتربية والثقافة للمجلس التنفيذي للولاية والسلطات الجامعية والعسكرية.
- المنافسة الرياضية المحلية والوطنية والدولية.
- تمارين الرياضيين.
- التعليم والتربية البدنية والرياضية للمؤسسات الدراسية والجامعية والعسكرية.
- لتكوين الإطارات الرئيسية من أجل خدمة الحركة الرياضية على مستوى كل ولاية.[1]

وبصفة أخرى يمكن قول أن دور المنشآت الرياضية يكمن في كيفية الاستفادة من المنشآت المختلفة والإمكانات المتوافرة بها من ملاعب وصالات وأجهزة ومعامل طبية وحمامات سباحة وغيرها من كافة

[1] ربوح لخضر، **فاعلية المنشآت والوسائل الرياضية في المؤسسات التربوية وأثرها على تلاميذ المرحلة الثانوية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، دراسة ميدانية لثانويات ولاية الجلفة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، قسم الإدارة والتسيير الرياضي، 2016-2017، ص 29.

الإمكانات، وفتحها لمختلف الفئات الجماهيرية سواء منتخبات وطنية أو أندية محلية أو أجنبية أو أفراد، كما يمكن الاستفادة منها بعمل متنزهات للجمهور، وذلك بفتح حدائق ومسارح للأطفال وصالات عرض وتأجير أسواق.

وعلى أن يتم الاستفادة من المنشأة الرياضية في غير أوقات ممارسة الأنشطة الرياضية والبطولات وبالشكل الذي لايضر بالأدوات والأجهزة والملاعب، وكذلك تجنب جنوحها عن الهدفها.

ويتميز دور المنشآت الرياضية بالعائد المادي من خلال رسوم استغلال هذه المنشآت نظير الخدمات المقدمة إلى الفئات سالفة الذكر، وكذا توفير فرص عمالة مختلفة وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين الجمهور، وكذلك زيادة قاعدة الممارسين للرياضة والارتقاء بمستوى الثقافة الرياضية للأفراد، وكل ذلك من شأنه قيام الرياضة بتطبيق السياسة العامة للدولة وتحقيق أهداف الدولة من خلالها.[1]

**ثانيا: أهمية المنشآت الرياضية:**

أصبحت الرياضة مطلبا ملحا وهاما في العالم بأسره "وتطور الدول وتقدمها يقاس بمدى تطور الرياضة واهتمامها بالبنية التحتية الرياضية، ومدى ماتحرزه تلك الدول من ميداليات في المسابقات الدولية والأولمبية، وتضع الدول التي تحترم نفسها وشعوبها ميزانيات كبيرة للرياضة للجميع والتي تشمل كافة فئات المجتمع الكبار والصغار والسيدات والرجال وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال وكافة طبقات الشعب، وهذه الميزانيات لا توضع عبثا بعد دراسات علمية وأبحاث من الرياضيين والخبراء الذين يؤكدون مدى أهمية الرياضة للجميع، لأن كل من يمارس الرياضة بإشراف ووفق برامج معدة خصيصا يرى مدى الآثار الايجابية التي تنعكس على صحته النفسية قبل البدنية.

كما دلت الأبحاث أن المجتمعات التي لا تولي الرياضة اهتماما تدفع فاتورة كبيرة لأن أفرادها يصبحون بحاجة للعلاجات الجسمية والنفسية وأمراض القلب وتصلب الشرايين والضغط والسكري والعديد من الأمراض الأخرى، ولعل المنشآت إحدى أهم العوامل التي تساعد على ممارسة ألوان متعددة من الرياضة على مدار الساعة، وبدونها لا يمكن أن تكون رياضة تنافسية ولا نتائج رياضية ولا تفوق

[1] محمد صبحي حسانين، عمرو أحمد جبر، **اقتصاديات الرياضة (الرعاية والتسويق والتمويل)**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2013، ص325.

رياضي على كافة المستويات، فالمنشآت الرياضية هي أساس مهم وحيوي للنهوض بالرياضة والوصول بها إلى أعلى المستويات.[1]

**المطلب الثالث: التأطير الرياضي في الجزائر والفروع**

التأطير الرياضي يعتبر من أعوان التأطير بمفهوم هذا الأمر كل المستخدمين الممارسين على الخصوص لوظائف الإشراف أو مهام التنظيم والتسيير والتكوين والتعليم والتدريب والتحكيم والتنشيط والمساعدة الطبية الرياضية داخل هياكل التنظيم والتنشيط للمنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية.[2]

ويشهد القطاع الرياضي نقص ملحوظ في التأطير مما يؤثر سلبا على التنشيط الرياضي وهذا بالرغم من تخصيص أربع ساعات لهذا المجال وفقا للمنشور الوزاري الذي ستعمد الاتحادية على تدعيمه بمنشور وزاري مشترك بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة تطبيقا للمادة 11 من القانون 10-04.[3]

ولم تعد الرياضة قادرة على القيام بأدوارها، والمتمثلة في تأطير الشباب وتكوينه، بشكل يسعفه في الاندماج في المجتمع، بسبب الاختلالات الكبيرة التي يشهدها القطاع، سواء على صعيد القاعدة أو على صعيد النخبة.

ومن أبرز اختلالات القطاع الرياضي، ضعف البنيات التحتية، خصوصا القريبة من المواطنين، ومشاكل التأطير والبرامج في المؤسسات التعليمية والجمعيات الرياضية وفرق الأحياء.

وكان طبيعيا أن تنعكس هذه الأزمة على مستوى رياضة النخبة، التي أصبحت عاجزة عن صنع الأبطال في مختلف الأنواع الرياضية، فتراجع مستوى المنتخبات والأندية الوطنية بشكل لافت في العقود الأخيرة، بعدما شكل لسنوات مبعث أمل ومصدر فخر للمواطن الجزائري[4].

إذا كان علم التأطير الرياضي قد خطا خطوات جبارة في عدد كبير من الدول التي راهنت، بالفعل، في سياستها العامة على الرياضة الوطنية كرافعة أساسية للنهوض بعدد من القطاعات الاقتصادية

---

[1] محمد حسن الوشاح، محمد عبد الله الشقارين، **المنشآت والملاعب الرياضية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص103.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 17، المؤرخ في 28 شوال عام 1415، ص18.

[3] قانون رقم 10/04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 04 أوت 2004، المتعلق بالتربية البدنية والرياضة..

[4] تأطير الشباب: الرياضة ضيعت أدوارها نقلا عن: https://assabah.ma/244000.html تاريخ: 2020/03/14 الساعة: 15:09.

والاجتماعية وغيرها، فإننا نحن، وللأسف الشديد، مازلنا نتأرجح بين الهواية والاحتراف، بين تحويل الأندية الرياضية إلى مقاولات والإبقاء عليها بعوراتها، لاستفادة البعض من ريعها وما تدر عليهم من رواتب ومبالغ مالية غير خاضعة لأي اقتطاع ضريبي أو افتحاص دقيق يورطهم في خيانتهم للأمانة مع سبق الإصرار والترصد كمتطوعين لتسيير النادي عقب انتخابات مشبوهة فرضها قانون المنخرط، قد يعتمد فيها على الإنزال وشراء ذمم من لا شخصية لهم لاعتلاء الكراسي .

وفي ظل هذا الوضع غير السليم، تأثر المردود العام لبطولتنا الوطنية التي أصبحت غير قادرة حتى على مسايرة إيقاع بطولات عربية وإفريقية كانت بالأمس القريب مغمورة، فبالأحرى تكوين لاعبين مهرة قادرين على حمل مشعل الأسلاف. ولعل من أهم أسباب هذا التردي، هو التسامح في إسناد مهمة تدريب الفئات العمرية الصغرى لأشخاص يفتقدون لأبسط أبجديات علم النفس التربوي وللمبادئ العلمية المرتبطة بالمجال، فضلا عن هيمنة بعض الأسماء التي تتبادل المواقع أو المتمسكة بالتواجد بفرق معينة بالرغم من أنها لم تعد تقدم أي إضافة تذكر غير إجادتها الوساطة في الحفاظ على خارطة طريق الفرق الصديقة، وبالتالي المساهمة في تكريس هذا التواضع الذي ما كان ليستفحل لو تمت مواجهتهم وتسمية الأشياء بمسمياتها من غير مراوغة أو تنصل من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقنا جميعا.

وللوقوف على هذه الظاهرة الخطيرة وسلبيتها في إسناد مهمة مؤطر رياضي لشخص لا علاقة له بالتدريب، لابد من استعراض مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب توافرها للقيام بهذه المهمة الجسيمة على الوجه الأكمل، على اعتبار أن التدريب الرياضي هو عملية تربوية جد معقدة تستدعي علما وممارسة ميدانية، إذ أن الاعتماد على الخبرة الميدانية و حدها دون اللجوء إلى العلم، يخل بإحدى القواعد الأساسية لتطور خبرة اللاعب السابق، والعكس صحيح، أي أن أستاذ المادة، خريج مراكز ومعاهد التكوين، لا يمكن بدوره أن يكون ناجحا متألقا في مهمة تدريب فريق معين ما لم يكن قد مارس اللعبة وزاولها ميدانيا.

–فمن هو المدرب المؤهل إذن لحمل هذه الصفة والقيام بها علي الوجه الأكمل؟

بكل تأكيد هو ذلك المدرب القوي الشخصية، الذي يجمع بين التحصيل العلمي والممارسة الميدانية، وما يرافقهما من دراية شاملة بخبايا اللعبة التي قد تسبب له ردود أفعال متشددة ومتباينة يعرف كيفية التخلص منها لاكتسابه لمعارف سيكولوجية دقيقة تساعده على تصفية وتطهير الحالة النفسية للفريق

والرفع من معنويات اللاعبين. فكثيرا ما نسمع أن قوة فريق معين تكمن في شخصية مدربه، وفي جدية عمله المتواصل والفعال داخل رقعة الملعب وخارجه. كما أن شخصية المدرب الناجح ترتكز أساسا على مكونات وخصائص نفسية محددة في الزمن والمكان من قبيل: الشجاعة والثقة بالنفس، وقوة الملاحظة والتحكم في زمام فريقه وحماية لاعبيه والدفاع عنهم خلال الهزيمة للحفاظ على تماسكهم ووحدة الفريق.

كما توجد هناك خصائص أخرى لها تأثير واضح على شخصية المدرب الناجح، مثل احترام الوقت وتقديسه، المرونة في تطبيق البرنامج السنوي من غير إخلال بالأهداف العامة المسطرة بينه وبين المكتب المسير للفريق، روح المبادرة الشخصية الهادفة والعمل الدؤوب على رفع معنويات لاعبيه الرسميين منهم والبدلاء لتفادي الإحباط والاصطدامات خلال الحصص التدريبية.

وبالموازاة مع الخصائص السالفة الذكر، هناك بعض الأخلاقيات التي لابد من توافرها في المدرب الناجح والمثالي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-المدرب القدوة: ليس من المقبول أن يصدر عن المدرب أي تصرف لا أخلاقي مهما كانت النتائج التقنية للفريق أو الأسباب، سواء داخل الملعب أو خارجه على اعتبار أنه المعلم والمربي القدوة الذي يجب أن يحتدى به من طرف متعلميه الصغار أو الكبار.

-المدرب الخلوق: لكي ينال المدرب احترام الآخرين وتقديرهم له، لابد وأن يكون البادئ المتسامح المرن، وأن تنعكس أخلاقه الفاضلة على تصرفاته طيلة الأسبوع. ولا علاقة للأخلاق الفاضلة بشعبية مدرب ما، بحيث أن الشعبية والشهرة يمكن أن يتصف بها المدرب الانتهازي والوصولي والمتسلط. أو الذي لا يكف عن توجيه انتقاداته لقرارات الحكام إلى حين إشهار البطاقة الحمراء في وجهه، الشيء الذي ينعكس سلبا على لاعبين ممن يتأثرون به. وهم في كرسي الاحتياط.

-المدرب النفساني: لا يمكن لأي مدرب أن ينجح في مهامه التأطيرية التربوية دون اهتمامه بالجانب النفسي والاطلاع على المواضيع البسيكولوجية التي من شأنها تطوير النمو الذهني لشخصية الرياضي من جهة، ومن جهة أخرى تحضيره نفسانيا اعتمادا على ما جمعه من معلومات حول اللاعب خلال محادثاته الانفرادية معه كصديق وأب حنون يحرص على مشاطرة لاعبيه همومهم وأفراحهم.

-المدرب والهزيمة: تكوين المدرب وتجربته الميدانية تجعله أكثر الناس تقبلا لنتيجة الهزيمة التي هي أحد الأضلاع الثلاثة للعبة كرة القدم. إذ لا يحق لأي مدرب يحترم نفسه أن يعلق كل إخفاق على

الآخر، كالحكم أو أرضية الملعب أو بعض لاعبيه ممن لم يطبقوا الخطة، علما بأنه المسئول الأول والأخير عن تشكيلة الفريق وعن اختياراته.

فأين نحن من هؤلاء المدربين؟ ولماذا يسمح بالتطاول على هذه المهنة في زمن الاحتراف؟

لعل المتتبع لبطولتنا الوطنية بمختلف أقسامها، لن يتردد في الإجابة السريعة والمستفيضة عن هذا السؤال المزدوج الذي بات تنفيذ الإجابة عليه عمليا وميدانيا يقض مضجع كل جزائري غيور يتطلع لاحتراف حقيقي. إذ لا تقدم ولا استعادة لهيبتنا الإفريقية والعربية إلا بوضع حد لهذه التسيب وهذه المهزلة التي تعيشها مختلف الأندية والفرق الوطنية. فمتى كانت المجاملة، مجاملة أشخاص معينين على حساب مصلحة الوطن؟ وحتى لو افترضنا أن ذلك الشخص كان ممن حمل في وقت من الأوقات شارة عمادة الفريق بسبب خوضه لأكبر عدد من المباريات، فذاك وحده لا يشفع له بأن تسند إليه هذه المهمة الجسيمة ما لم يكن ملما بعدد من مبادئ علوم التربية وعلم النفس والفيزيولوجيا وغيرها من العلوم الأخرى المتداخلة والمساعدة في تكوين لاعب يستجيب لطموحاتنا الراهنة والمستقبلية. فالتجربة الميدانية وحدها لا تكفي. فللأسف الشديد، نرى العديد من قدماء اللاعبين ممن لا يتوفرون على شواهد علمية، بل منهم من لا يتوفر حتى على الحد الأدنى الذي يخولهم مسايرة مستجدات عالم التدريب بلغة الضاد، وبالرغم من أميتهم الأبجدية، فهم يفرضون أنفسهم على الفرق التي لعبوا لها تحت ذريعة أنهم تربوا وترعرعوا داخل النادي، أو أنهم كانوا ضمن الترسانة التي أحرزت لقبا من الألقاب. وإن كانوا فعلا يملكون من المؤهلات العلمية والتقنية ما يخولهم حمل صفة مدربين الرياضيين، فلماذا لا يشتغلون بفرق أخرى غير فرقهم الأصلية؟

فأي دور الاتحادية لكرة القدم إن لم تراقب وتتأكد ميدانيا من مدى تطبيق الفرق لدفتر التحملات؟ أم أن الاتحادية نفسها في حاجة إلى من يراقبها ويدقق معها في الملفات الإدارية المنسية برفوف كتابتها العامة، بعد الفضائح الأخيرة في ملف ترتيب المقابلات والتي راح يتبختر فيها رؤساء الفرق علنا أمام الكاميرات بأنهم رتبوا وباعوا ولا يوجد رئيس نظيف وما القصة الأخيرة بين مناجير عام مرخص من الـ FAF ومدير عام رياضي لفريق عريق إلا خير دليل على ذلك.[1]

[1] التأطير الرياضي والتطاول على مهنة التدريب متحصل عليه من: https://www.maghress.com/alittihad/174276 تاريخ: 2020/03/14 الساعة: 15:04.

## المبحث الثاني: مشاكل السياسة الرياضية في الجزائر

السياسة الرياضية المنتهجة حديثا تتجه بالأساس نحو تطوير الرياضة وممارستها على صعيد الفرد والمجتمع وهذا ما يستدعي الإلمام بجميع جوانبها من هياكل وتمويل وتأطير، إلا أنها تعاني من مجموعة من المشاكل التي تعيق تطويرها وازدهارها، ومن خلال هذا المبحث يتم عرض كل من المشاكل البشرية والمالية وأخيرا المشاكل المادية.

### المطلب الأول: المشاكل البشرية

حيث يتمثل الإشكال المطروح في نقص التأطير على مستوى المرحلة الابتدائية بسبب عدم حصول المعلمين على أي تكوين في التربية البدنية والنشاط الرياضي المدرسي كما أن محاولة سد هذا النقص باستعمال إطارات الشبيبة والرياضة لم تحقق النمو المطلوب نتيجة لانعدام وسائل العمل بصفة خاصة (المنشآت والتجهيز) وبعض المشاكل الأخرى، كما أن عدد سكان الولاية يزداد بصفة أكبر من عدد الإطارات الناشطة في الميدان والتي لم تدعم بإطارات أخرى منذ عدة سنوات مما يجعل يضعف الجهود المقدمة من الإطارات للرياضيين.[1]

### المطلب الثاني: المشاكل المالية

إن نقص الموارد المالية هو من أكبر المشاكل التي تواجه النشاط الرياضي بصفة عامة والرياضة المدرسية بصفة خاصة وقد تم التأكيد بشدة في التقارير على ضعف المبالغ المخصصة من طرف الدولة وعدم قدرة الرابطات على مواجهة الارتفاع المتزايد في الأسعار، مواجهة أسعار النقل والإطعام، مصاريف التنظيم بأنواعها المختلفة ويمكن القول أن الرياضة تعاني عجزا كبيرا من الناحية المالية وهذا لأن أغلب مساهمات الدولة تمنح للرياضات الأخرى ولأن الرياضة المدرسية لا يوليها اهتمام مقارنة مع رياضات أخرى ككرة القدم، كرة السلة...إلخ[2]

- نقص الموارد المالية المخصصة للصيانة لكل من التجهيزات والأدوات وحتى المنشآت وهذا ما ينتهي إلى عدم صلاحيتها العمل بعد فترة معينة.

---

[1] نور الدين بلخوجة، **الإدارة الرياضية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التربية البدنية والرياضية، 2010، ص117.

[2] زواغي رمسية، **دور الموارد البشرية والمادية في تسيير الرياضة المدرسية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة، تخصص تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص29.

- نقص الموارد الخاصة بتمويل الأنشطة حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى موارد مالية للصرف عليها وبعدم توفر تلك الأموال تلغى البرامج المسطرة وإذا ماغطت بعضها قللت فرص تنوع الأنشطة وكذا كبح قدرات المتفوقين من اللاعبين ما يؤول إلى قصور القدرات، لذلك وجب خلق توازن في الميزانيات المالية بما يتناسب مع عدد الممارسين.
- نقص الموارد المخصصة لتوفير الأجهزة والأدوات الرياضية وضعف قيمتها إن وجدت وهي أهم المشاكل خصوصا مع استحداث الأجهزة والأدوات والمنشآت الكافية.
- نقص الموارد المخصصة لاستحداث مجالات نشاط جديدة أو بمعنى مقابل الغطاء المالي غير كاف يقلص من عدد مجالات الأنشطة الممارسة، موازاة مع ذلك يستوجب ضغط التكاليف، ويرى أهمية توفير الاعتمادات المالية التي تكفي استحداث أنشطة جديدة لدفع العمل بغية الرقي والتطور.
- استخدام الموارد المالية للصرف على مستوى القسم الإداري، هذا يعني أن مصاريف الهيئة الإدارية المشرفة على عمل المؤسسة الرياضية، تبلغ كل الحصة المالية الممنوحة لكل المؤسسة، وبهذا لن يتسنى تحقيق الأهداف الجوهرية لممارسة النشاط البدني الرياضي، مثل الإعلان وهذا لا يعني إهمال هذه الجوانب وإنما النفقة عليها بالصورة التي تستوعبها ميزانيتها، في إطار منظم وقانوني يخضع للرقابة الصارمة.

إضافة إلى هذا تبرز مشاكل أخرى كتباين مستويات التمويل، للمشرفين الفنيين والعمالة الكفوءة المتخصصة، وإهمال تمويل جوانب أخرى كالعلاقات العامة، والنشاط التسويقي والخدمات الطبية وغيرها راجع إلى ضعف موارد التمويل بصفة عامة، وعدم تبني سياسات مالية فاعلة، ومما يعزز هذا الطرح انسحاب عدد كبير من الفرق أثناء المنافسات الوطنية وقد تعدت ذلك تهديد بعض الأندية التي توصف بالنخبة من الانسحاب من البطولات القارية نتيجة عجزها على تسديد تذاكر الطيران أو نفقات البطولة، مما يسبب حرجا لسمعة الدولة الجزائرية على المستوى الخارجي.[1]

**المطلب الثالث: المشاكل المادية (الهياكل الأساسية للتجهيز)**

[1] شريفي سلمى، **أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية**، دراسة حالة في مجموعة أندية احترافية لكرة القدم في القسم الوطني الأول، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، فرع الإدارة والتسيير الرياضي، 2011-2012، ص154.

يمكن تلخيص مختلف المشاكل المادية التي تواجه السياسة الرياضية فيما يلي:

- إن المنشآت الموجودة قليلة جدا وغير خاصة في المرحلة الابتدائية، حيث أن المساحات لا تصلح في أغلب الحالات للممارسة الرياضية بل إن استعمالها يشكل خطرا على التلاميذ.
- أما بالنسبة للمنشآت التي هي تابعة للدولة والبلديات فإن استعمالها من طرف الرياضة المدرسية محدود جدا بسبب الصعوبات المختلفة (قلة المنشآت، استعمالها من طرف النوادي الميدانية في الأوقات المخصصة للرياضة المدرسية، مطالبة بعض البلديات بدفع مبالغ مالية مقابل الاستعمال).[1]
- نقص في المنشآت والتجهيزات الرياضية على مستوى البلديات مقارنة بعدد السكان.
- عدم اهتمام مؤسسات التعليم بتدعيم وتشجيع الرياضة.
- عدم قدرة الأندية الرياضية على امتلاك أو بناء منشآت خاصة بها.
- عدم وجود إطارات ويد عاملة متخصصة في مجال تسيير المنشآت الرياضية، لدى النوادي والفرق الرياضية لعدم القدرة على دفع رواتبها.
- نقص الميزانية المخصصة للرياضة خصوصا على المستوى المحلي.
- وزارة الشباب والرياضة لا تلعب دورها الكامل في تطوير الرياضة الجزائرية.
- نقص في الجانب الإعلامي الخاص بالترويج لمختلف الفعاليات التي تنظم ضمن في إطار الرياضة.[2]

[1] خيرة شنتوف، **تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر**، دراسة حالة فريق وداد أمال تلمسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص149.

[2] حداب سليم، **دراسة تحليلية لواقع الرياضة الجامعية الجزائرية في ظل تسيير منشآتها الرياضية**، أطروحة ضمن متطلبات نيل دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص213.

**خلاصة الفصل:**

أصبحت الرياضة أداة سياسية هامة جدا تستعملها وتستغلها الدول في ديبلوماسيتها وعلاقاتها وسياساتها الخارجية، وكذلك في سياساتها الداخلية عن طريق الأثر السياسي والاجتماعي الذي تحدثه الرياضة على الشعوب.

فهي لديها القدرة على إيصال الرسالة التي تحملها دولة معينة في كل أنحاء العالم، وأيضا تشكل أداة سياسية لتحقيق أهداف وأغراض سياسية متعددة داخل الدولة.

ومن خلال معالجة هذا الفصل المتعلق بواقع السياسة الرياضية في الجزائر، نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن:

- ممارسة الرياضة والارتقاء بها إلى مستوى عالي يعتمد بالدرجة الأولى على المخصصات المالية بكل أنواعها، فكلما تزايدت وارتفعت هذه المخصصات تزايدت وتفوقت الخبرات التي يستغلها الرياضي مما يتيح للدولة الفرصة أكثر للتمثيل الرياضي المشرف في مختلف المحافل الرياضية الداخلية والخارجية.
- إن توفر المنشآت والوسائل الرياضية يزيد من إقبال الممارسين للنشاطات البدنية والرياضية مما يزيد من فرص اختيار الرياضي الأحسن والأمهر وتكوين فرق تساعد على تطوير والارتقاء بالرياضات عالميا، فنجاح المنافسات الرياضية يتوقف على حسن توفرها وهذه الإمكانات تطور مجالات الرياضة بأنواعها، كما يسهم التسيير الجيد والعقلاني للمنشآت الرياضية في إنجاح وتحقيق الأهداف وهذا لتلبية حاجيات الممارس الرياضي.
- يمكن القول أن دور المنشآت الرياضية يكمن في كيفية الاستفادة من المنشآت المختلفة والإمكانات المتوافرة بها.
- وكذلك يمكن القول أن واقع السياسة الرياضية في الجزائر له من الأهمية ما يجعل له معيار من معايير التقدم الرياضي، حيث أن السياسة الرياضية تساهم في إعداد الأفراد من خلال تنميتهم.
- لم تعد الرياضة قادرة على القيام بأدوارها، والمتمثلة في تأطير الشباب وتكوينه، بشكل يسعفه في الاندماج في المجتمع، بسبب الاختلالات الكبيرة التي يشهدها القطاع، ومن أبرز اختلالات القطاع الرياضي: ضعف البنيات التحتية ومشاكل التأطير.

- ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة يجب توفر الموارد المادية الكافية من إمكانيات مالية ومنشآت رياضية.
- وفي الأخير وبالرغم من السياسة الرياضية المنتهجة حديثا والمتجهة بالأساس نحو تطوير الرياضة وممارستها على صعيد الفرد والمجتمع، إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل بشرية ومالية ومادية.

# الفصل الثالث:
# مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة

تستهدف إستراتيجية الشباب توفير فرص النمو المتكامل والنهوض بالمستوى الثقافي والاجتماعي للنشء والشباب من خلال الاهتمام بالأنشطة المختلفة، وتنظيم استثمار أوقات الفراغ، بما فيه خدمة الفرد والمجتمع مع التأكيد على أن هذه الأنشطة تمثل عملية تربوية شاملة تتطلب تعاون كافة الأجهزة المعنية وهي: الأسرة، المؤسسات التعليمية، وسائل الإعلام والاتصال، المؤسسات الثقافية، دور العبادة، مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، المنظمات النقابية والسياسية.

وتنطلق هذه الإستراتيجية من التأكيد على الطابع الأهلي للهيئات الشبانية والمشاركة بين المجلس القومي للشباب وتلك الهيئات في وضع وتنفيذ وتقييم خطة الدولة، وتشجيع هذه الهيئات على إيجاد السبل لتنمية مصادر التمويل الذاتي.

حيث تسعى مديرية الشباب والرياضة إلى الإسهام في تأهيل الشباب ورعايته، وتمكينه من المشاركة الفعالة في انجاز أهداف التنمية الشاملة.

ولقد بينت العديد من الدراسات أنه شهد قطاع الشباب والرياضة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2015-2020 العديد من القرارات والنصوص القانونية الصادرة عن الهيئات المسئولة سواء في جانب التسيير والتنظيم أو الجانب الهيكلي والمالي.

وفي إطار محاولة الدولة لتطوير الرياضة، وسعيا منها للنهوض بهذا القطاع الهام قامت بإصدار عدة قرارات ومراسيم في عدة اختصاصات وقامت بوضع مخططات تنموية هامة هدفها تنظيم وتحسين مردود قطاع الشباب والرياضة بما يواكب التطورات الحاصلة.

ومن خلال هذا الفصل الذي يعتبر بمثابة الجزء التطبيقي للدراسة، يتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول إلى التعريف بدراسة الحالة، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن واقع النشاط الرياضي في ولاية بسكرة كما يلي:

**المبحث الأول:** التعريف بدراسة الحالة.

**المبحث الثاني:** واقع النشاط الرياضي في ولاية بسكرة.

## المبحث الأول: التعريف بدراسة الحالة

تتولى مديريات الشباب والرياضة بالولايات تنفيذ السياسة العامة للدولة، وأهداف وزارة الشباب والرياضة في رعاية النشء والشباب والرياضة والقادة باعتبارها قمة الجهاز الوظيفي لأجهزة وهيئات الشباب والرياضة على المستوى المحلي.

وتعمل على تنفيذ أنشطتها من خلال الهيئات الشبانية كمناطق وإدارات الشباب والرياضة والأندية ومراكز الشباب والرياضة لإعداد الشخصية المتكاملة للنشء والشباب ونموه نموا سليما متوازنا روحا وعقلا وبدنا في مختلف المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية لإعادة بناء الفرد وإكسابه من الاتجاهات والمعارف والمهارات ما يؤهله لأداء دوره في المجتمع وصياغة الحياة على أرضه والقدرة على التعامل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية محليا وإقليميا وعالميا، والتي تعكس آثارها على الشباب وأسلوب العمل معه، ومن خلال هذا المبحث يتم عرض تعريف مديرية الشباب والرياضة كمطلب أول، أما المطلب الثاني يتم عرض أهداف مديرية الشباب والرياضة، وأخيرا الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة.

### المطلب الأول: تعريف مديرية الشباب والرياضة

يمكن تعريف مديرية الشباب والرياضة على أنها: " مديرية ولائية تهتم بكل ما تعلق من أنشطة شبانية ورياضية وكذا المتابعة الميدانية للمؤسسات القطاعية إلى جانب التأطير البيداغوجي".[1]

وكذلك يمكن القول أن مديرية الشباب والرياضة: "هي مؤسسة ذات طابع إداري والأهداف التي وضعت من أجلها تكمن في حث وتدعيم البرامج الاجتماعية والتربوية عن طريق المؤسسات الشبانية التابعة لها، التي من شأنها مساعدة الشباب لاندماجهم في الوسط الاجتماعي هذا من جهة ومن جهة أخرى عن طريق المرافق الرياضية التي تساعد الشباب على الخروج من العزلة والاشتراك في الحياة الاجتماعية".[2]

أو بصفة أخرى: "هي هيئة تنفيذية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، حيث يشرف عليها مدير تنفيذي، وهي هيئة تعمل على ترقية الحركات الجمعوية للشباب والرياضة وكذا هياكلها وتنظيمها، وإعداد البرامج

[1]. مرسوم تنفيذي رقم 234/90 المؤرخ في 1990/07/28 الذي يحدد تعريف وقواعد تنظيم مصالح ترقية الشباب بالولاية.

[2]. مرسوم تنفيذي رقم 83/283 المؤرخ في 1993/11/23 المتضمن تغيير تسمية مصالح ترقية الشباب في اللاية إلى مديرية الشباب والرياضة.

الهادفة وتعميم التربية البدنية والرياضية لا سيما الوسط التربوي والتكوين والتأطير، وكذا إعداد مخططات تطوير الرياضة للولاية بالتنسيق مع مجمل الهياكل والهيئات المعنية".[1]

وقد أنشأت مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-234 المؤرخ في 6 محرم عام 1411 الموافق 28 يوليو سنة 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح ترقية الشباب بالولاية وعملها.

ثم بعدها جاء مرسوم تنفيذي يعدل في تسمية المديرية وهو المرسوم التنفيذية رقم 283-93 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 23 نوفمبر سنة 1993 ، والمتضمن تغيير تسمية مصالح ترقية الشباب في الولاية إلى مديرية الشباب والرياضة، وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 411-05 المؤرخ في 16 رمضان عام 1426 الموافق 19 أكتوبر سنة 2005 يهدف هذا القرار إلى تحديد وتنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية.[2]

**المطلب الثاني: أهداف مديرية الشباب والرياضة**

وتأتي من الأهمية بمكان دور المتابعة والتقييم لقيام المديريات على الوجه الأكمل وتحقيق الأهداف المرجوة ليكون مدير ووكيل المديرية هما المسئولان مباشرة عن تنظيم المتابعة والتقييم على المستوى المحلي وفقا لما يرد بتنظيمها من قطاع التخطيط والمتابعة بمجلسي الشباب والرياضة، وما يصدر من تعليمات تفصيلية في هذا الخصوص، والتي تأتي في إطار التركيز على:

- التنظيم المحكم لسجلات المتابعة والتقييم ودقة القيد بها.
- التأكد من تغطية المتابعة الميدانية للمديرية ولكل منطقة وإدارة للجهات والهيئات المحددة لها وكل فترة من فترات المتابعة.
- التأكد من وصول التقارير الورقية للمتابعة بالمناطق والأحياء والإدارات بالمراكز في المواعيد المحددة للمديرية، وكذلك إدارة النشاط بالمديرية وإعداد تقرير المديرية العام لإنجازاتها من كل هذه التقارير، وإرساله للوزارة في المواعيد المحددة.

[1]. مرسوم تنفيذي رقم 05/411 المؤرخ في 2005/10/19 المتضمن تحديد وتنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة.

[2]مرسوم تنفيذي رقم 05/411 المؤرخ في 2005/10/19 المتضمن تحديد وتنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة.

- عقد ورئاسة الاجتماعات الخاصة بنتائج المتابعة الميدانية المحلية خلال أسبوع من نهاية كل فترة من فترات المتابعة واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة حيال النتائج والتوصيات والعقبات الواردة بالتقارير وإرسال ما انتهت إليه هذه الاجتماعات للوزارة في المواعيد المحددة لذلك.
- التخطيط والإشراف والمتابعة على تنفيذ المشروعات والبرامج على المستوى المحلي في جميع المجالات بالتوازن والتكامل وبنسب التمويل التي تكفل ذلك، وتحقيق الفاعلية الكاملة لفروع المديرية بالأحياء والمراكز الإدارية.
- الإشراف المباشر على الهيئات الخاصة المحلية الرياضية الشبانية ( مراكز شباب القرى والمدن والأندية والاسنادات...إلخ)، والتركيز على تنشيطها وزيادة فاعليتها واستيفاء مقومات أنشطتها بغرض اتساع قاعدة الممارسين للأنشطة بها، وكذلك الإشراف على دقة وسلامة تنفيذ المشروعات القومية المقررة لها.
- التركيز على تنسيق وتكامل المشروعات والبرامج التنفيذية للمديرية وإداراتها.[1]
- تطوير البرامج الاجتماعية التربوية والترفيهية وحركة مبادلة الشباب وفضاءاتهم لتعبير وتنشيطها ومتابعة تمثيلها.
- ترقية الحركة الجمعوية للشباب والرياضة وكذا هياكلها وتطويرها وتنظيمها.
- إعداد برنامج الإعلام والاتصال والإصغاء للشباب وكذا تطويرها وتنشيطها.
- تنفيذ البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي للشباب والمشاركة المتصفة بالمواطنة والترقية مبادراتهم وكذا مكافحة الاجتماعية والعنف والتهميش، بالاتصال مع المصالح والهيئات المعينة للولاية.
- تنفيذ برامج ترقية وتعميم التربية البدنية والرياضية، لاسيما في الوسط التربوي والتكوين وإعادة التربية والترقية بالاتصال مع الصالح والهيئة المعنوية للولاية.
- وضع التنظيمات وأقطاب انتقاء المواهب الرياضية الشابة وتكوينها وتطوير هذه التنظيمات والأقطاب ومتابعتها وترقية الممارسات الرياضية النسوية.

[1] مؤمن عبد العزيز عبد الحميد، محمد سيد بشير محمد، **العدالة التنظيمية وفاعلية الأداء الوظيفي لدى العاملين بالهيئات الرياضية**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، [د. ب. ن]، 2015، ص46-47.

- تنظيم أعمال وتكوين المستخدمين، التأطير الدائم للمعاملين داخل الحركة الجمعوية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وتأهيلهم في إطار التنظيم المعمول به.
- إعداد مخطط تطوير الرياضة للولاية بالتنسيق مع مجمل الهياكل والهيئات المعنية.
- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بسير المؤسسات التابعة لاختصاصها والسهر على مساعدات الدولة للحركة الجمعوية الرياضية والشبانية.
- ضمان متابعة برامج الاستثمار لانجاز الهياكل الأساسية وكذا تقييمها وتصديقها وصيانتها وحفضها.
- ضمان تسيير الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاز مهامها وكذا المحافظة على الممتلكات والأرشيف.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة**

طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 صفر عام 1428 الموافق لـ 20 مارس 2007 الذي يحدد تنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية.

تضم مديرية الشباب والرياضة للولاية تحت سلطة المدير أربع مصالح ولكل مصلحة ثلاث مكاتب وتنظم كالآتي:[1]

مصلحة التربية البدنية والرياضة: وتتكون من ثلاثة مكاتب

- مكتب تطوير التربية البدنية والرياضية.
- مكتب كشف المواهب الشابة وتكوينه.
- مكتب الجمعيات الرياضية والتظاهرات الرياضية.

مصلحة نشاطات الشباب: وتتكون من ثلاثة مكاتب

- مكتب الاتصال وإعلام الشباب وأنظمة الاتصال.
- مكتب البرامج الاجتماعية والتربوية وتسلية الشباب.

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 صفر عام 1428 الموافق لـ 20 مارس 2007، المتعلق بتحديد تنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية

- مكتب المشاريع الجمعوية وترقية الحركة الجمعوية للشباب.

مصلحة الاستثمارات والتجهيزات: وتتكون من ثلاثة مكاتب

- مكتب المنشآت والتجهيزات الرياضية والاجتماعية والتربوية.
- مكتب التقييس والصيانة.
- مكتب الإحصائيات والبرامج والتقييم.

مصلحة التكوين وإدارة الوسائل: وتتكون من ثلاثة مكاتب

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب الميزانية ومتابعة إعانات ومساعدات الجمعيات الرياضية والشبانية ومراقبتها.
- مكتب الوسائل العامة.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة على النحو الآتي:

**شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة**

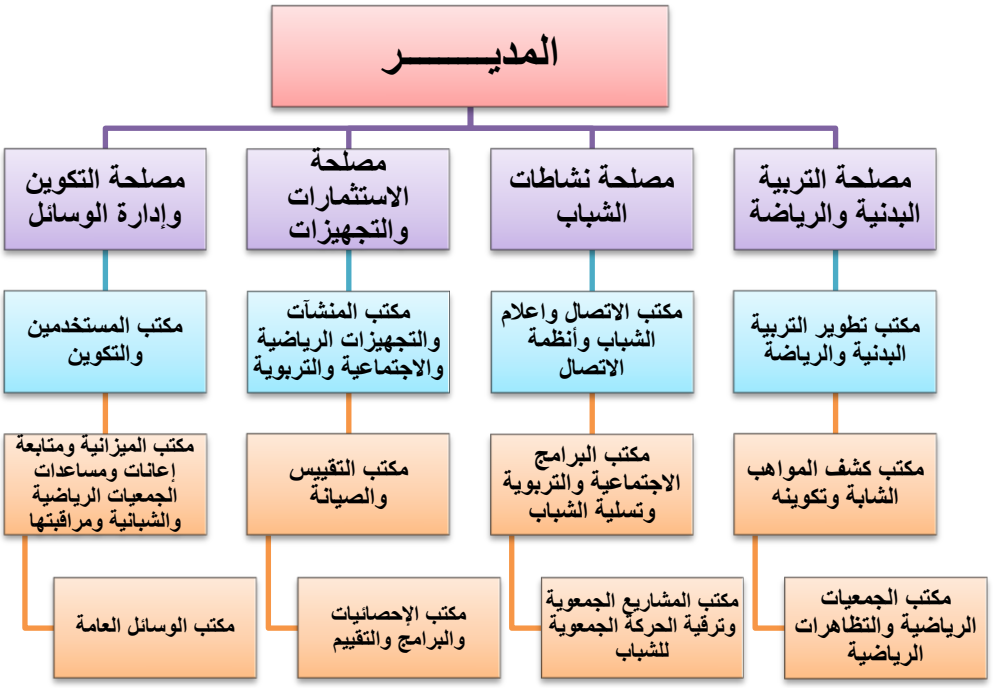


**المصدر:** القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 صفر عام 1428 الموافق لـ 20 مارس 2007، المتعلق بتحديد تنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية

## المبحث الثاني: واقع النشاط الرياضي في ولاية بسكرة

من خلال هذا المبحث يتم عرض تطور النشاط الرياضي في ولاية بسكرة كمطلب أول، ثم الصعوبات والمشاكل التي تعيق المديرية كمطلب ثاني، وآفاق تحسين السياسة الرياضية في الولاية كمطلب ثالث وأخير.

### المطلب الأول: تطور النشاط الرياضي في ولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020

يقتصر النشاط الرياضي على التغيرات التي تصيب كل من النوادي الرياضية والرابطات والتظاهرات الرياضية الكبرى ، ومن خلال هذا المطلب يتم دراسة قطاع الرياضة في جدول.

**الجدول رقم02: تطور قطاع الرياضة لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال 2015-2020**

الوحدة: الدينار الجزائري

| البيان / السنوات | المبلغ الإجمالي | النوادي الرياضية | الرابطات الرياضية | التظاهرات الرياضية الكبرى |
|---|---|---|---|---|
| **2015** | 56 303 637,36 | 44 170 000,00 | 6 200 000,00 | 5 933 637,36 |
| **2016** | 57 447 778,26 | 46 090 000,00 | 5 293 089,51 | 5 107 778,26 |
| **2017** | 61 523 089,51 | 50 230 000,00 | 5 293 089,51 | 6 000 000,00 |
| **2018** | 66 160 741,36 | 46 090 000,00 | 6 250 000,00 | 5 107 778,26 |
| **2019** | 57 614 811,80 | 47 700 000,00 | 5 200 811,80 | 4 714 000,00 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة

**الشكل رقم03 : تطور قطاع الرياضة لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال 2015-2020**

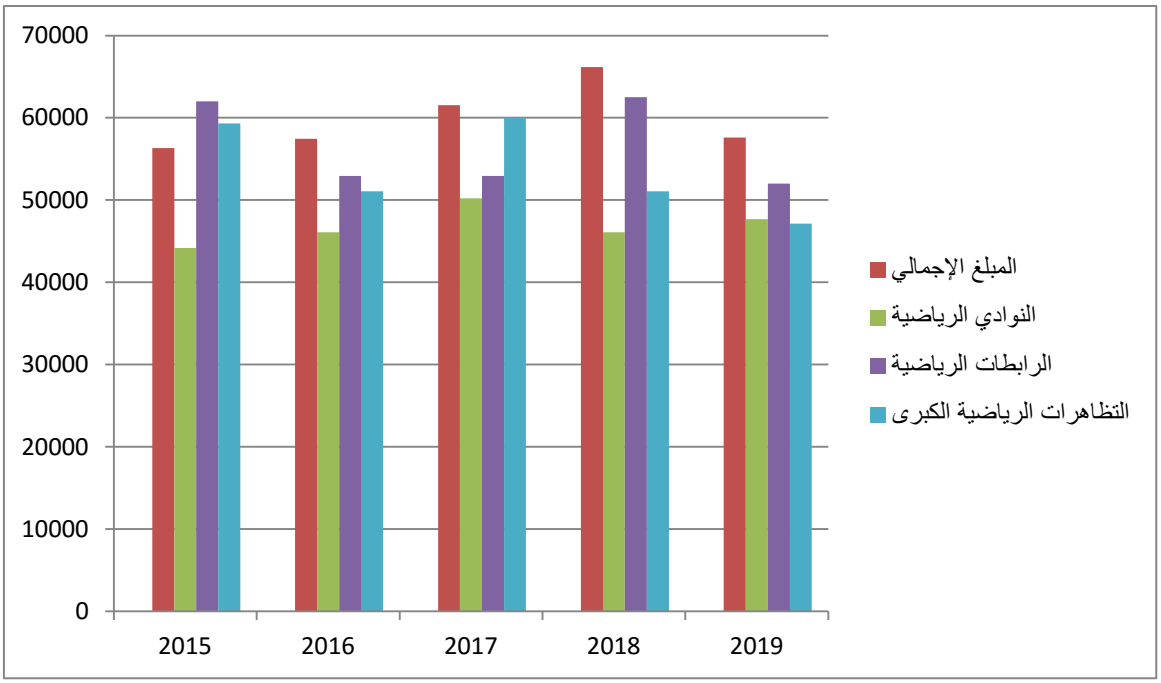


**المصدر :** من إعدد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن تقسيم مبلغ إعانة الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية لسنة 2015 قدر بـ 56 303 637,36 دج، أما فيما يخص النوادي والرابطات الرياضية فإن منح الإعانة سيتم حسب تقارير نشاطاتها ومستوى الممارسة مع مراعاة النوادي التي حققت نتائج ايجابية(الصعود إلى مستوى أعلى – المشاركة في المنتخبات الوطنية)، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 44 170 000,00 دج للنوادي الرياضية، في حين تم تخصيص مبلغ قدره 6 200 000,00 دج للرابطات الرياضية، أما بالنسبة للتظاهرات الرياضية الكبرى قدر المبلغ بـ 5 933 637,36دج، أما سنة 2016 قدر المبلغ الإجمالي بـ 57 447 778,26دج حيث تم تقسيم هذا المبلغ إلى 46 090 000,00 دج للنوادي الرياضية، في حين خصص مبلغ قدره 5 293 089,51 دج للرابطات الرياضية، وقدر مبلغ التظاهرات الرياضية الكبرى بـ 5 107 778,26دج، وفي سنة 2017 قدر المبلغ الإجمالي بـ 61 523 089,51 دج وبدوره هذا المبلغ قسم إلى مبلغ قدره 50 230 000,00 دج للنوادي الرياضية ومبلغ قدره 5 293 089,51دج للرابطات الرياضية وكذلك مبلغ قدره 6 000 000,00 دج للتظاهرات الرياضية الكبرى، وقدر المبلغ الإجمالي لسنة 2018 بمبلغ قدره 66 160 741,36دج حيث تم تخصيص هذا المبلغ إلى النوادي الرياضية وقدر المبلغ بـ

46 090 000,00 دج والرابطات الرياضية بمبلغ قدر بـ 6 250 000,00 دج وقدر مبلغ التظاهرات الرياضية بـ 5 107 778,26دج، وفي سنة 2019 قدر المبلغ الإجمالي بـ 57 614 811,80 دج حيث تم تخصيص مبلغ قدره 47 700 000,00 دج للنوادي الرياضية ومبلغ قدره 5 200 811,80 دج وأخيرا التظاهرات الرياضية قدر مبلغها بـ 4 714 000,00دج.

ومن خلال الجدول نستنتج أن المبلغ الإجمال سجل ارتفاعا بصفة عامة خلال الفترة المدروسة 2015-2019 حيث سجل سنة 2015 قيمة تقدر بـ 56 303 637,36دج لتتزايد سنة 2016 إلى قيمة تقدر بـ 57 447 778,26دج لترتفع مرة أخرى سنة 2017 بقيمة 61 523 089,51دج وتمكن من تحقيق أحسن قيمة سنة 2018 بقيمة 66 160 741,36دج وتعتبر أعلى قيمة محققة خلال الفترة المدروسة.

وفي سنة 2019 تناقص المبلغ الإجمال مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت إلى 57 614 811,80دج وهذا راجع إلى عدة عوامل منها نقص ميزانية الدولة.

**الجدول رقم 03: تطور النشاط الرياضي لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020**

| السنوات | قطاع الرياضة | | قطاع الشباب | | اقتناء عتاد التجهيزات | | صيانة وترميم | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| 2015 | 45.042.909.89 | 40% | 33.782.182.42 | 20% | 16.891.091.21 | 15% | 16.891.091.21 | 15% |
| 2016 | 46.043.899.26 | 40% | 34.682.172.43 | 20% | 15.881.092.23 | 15% | 15.881.092.23 | 15% |
| 2017 | 61.150.663.46 | 40% | 37.363.250.45 | 20% | 18.822.200.40 | 15% | 18.822.200.40 | 15% |
| 2018 | 66.160.741.36 | 40% | 26.464.296.45 | 20% | 19.848.222.41 | 15% | 19.848.222.41 | 15% |
| 2019 | 46.091.849.45 | 40% | 34.568.887.09 | 20% | 17.284.443.54 | 15% | 17.284.443.54 | 15% |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة

**الشكل رقم 04: تطور النشاط الرياضي لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة خلال الفترة 2015-2020**

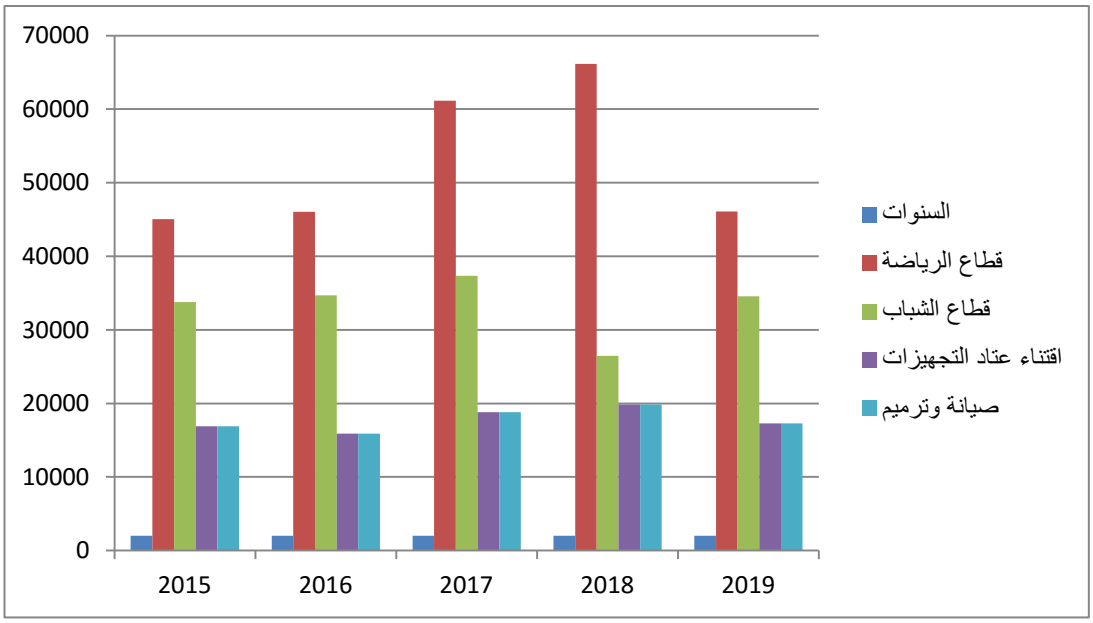


**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المبالغ المخصصة لقطاع الرياضة لا يمكنها تغطية متطلبات الحركة الرياضية لاسيما وأن عدد النوادي الرياضية المنخرطة في مختلف الرياضات مرتفع وينشط في مستويات مختلفة، حيث نجد نسبة قطاع الرياضة في سنة 2015 تقدر بـ 40% في حين قدر قطاع الشباب بـ 30%، أما اقتناء التجهيزات بـ 15% وكذلك صيانة وترميم بـ 15% وعليه ووفقا للتعليمة الوزارية رقم 265 المؤرخة في 2000/05/05 التي تسمح بتغيير نسب التوزيع حيث يتم رفع نسبة قطاع الرياضة إلى 50% وقطاع الشباب إلى 20%.

**المطلب الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعيق المديرية**

هناك الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تعيق المديرية نذكر منها الآتي:

- على صعيد الوسائل البشرية يتمثل الإشكال المطروح في نقص التأطير والكادر الرياضي المؤهل لتدريب الشباب على الرياضة.
- على صعيد الوسائل المادية نقص المنشآت الرياضية الكفيلة بتغطية كل دوائر الولاية وبلدياتها بصفة عادلة حسب عدد السكان.
- نقص الهياكل الرياضية بالمقارنة بعدد السكان إجمالا على مستوى الولاية.

- على صعيد الموارد المالية نقص الموارد المالية هو أكبر المشاكل، ويمكن القول أن مختلف الرياضات تعاني عجزا كبيرا من ناحية نقص الدعم المالي.
- على صعيد الوسائل القانونية والتنظيمية في مجال التأطير الفني فإن المشكل في هذا المجال يكمن في عدم وجود نصوص صريحة تسمح بإدراج حجم ساعي ضمن التوزيع الأسبوعي لبعض أساتذة التعليم الأساسي.
- في مجال تأطير التنظيم الإداري والتقني: وضعية الموظفين الإداريين والتقنيين الموضوعين تحت تصرف الرابطات وعدم وجود نصوص واضحة تستند إليها كانت أيضا من بين المشاكل التي أكدت عدة رابطات ضرورة إيجاد حل لها.
- نقص الإطار الرياضي المتخصص في بعض الاختصاصات مثل ( ألعاب القوى، السباحة...).

**المطلب الثالث: آفاق تحسين السياسة الرياضية في الولاية**

يمكن القول أن آفاق تحسين السياسة الرياضية في ولاية بسكرة تتمثل فيمايلي:

- التخطيط السليم والبرمجة المسبقة للمشروعات الشبانية والرياضية وفقا للاستراتيجيات والأهداف العامة والمحددة.
- حسن التنظيم الإداري الرياضي بما يتوافق وطموحات الدولة في أحسن تشريف عالمي.
- تقديم الحوافز المادية والمعنوية للفرق الرياضية التي تحقق نتائج محليا وقاريا وإقليميا ودوليا.
- الاهتمام بالمواهب الشابة الموجودة بالمدارس وذلك بتلبية رغباتها وتشجيعها على الممارسة الرياضية.
- توفير كل مايلزم من ميزانية مالية ووسائل قصد الوصول إلى تنظيم جيد للمنافسات الرياضية.
- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الرياضة وتحديد الأهداف المرجوة من كل اختصاص.
- إصلاح الإدارة الرياضية وحسن التنظيم، وذلك بالقيام بدورات تدريبية للإطار الرياضي الإداري.
- دعوة رؤساء المؤسسات إلى الاهتمام أكثر بالرياضة من خلال عملية المرافقة ومالها من عوائد ايجابية للجانبين( المؤسسة الداعمة والفرق الرياضية).
- ضرورة الاستغلال الأمثل للمنشآت الرياضية وفق برامج ومخططات مدروسة.

- وضع قانون خاص بالرياضة المدرسية مما يتماشى مع وقت التدريب للشبان في النوادي الرياضية.
- صيانة وترميم المنشآت الرياضية بانتظام وبمعايير دولية تضمن سلامة المنشأة والرياضي معا.
- التشجيع على إنشاء نوادي رياضية جديدة داخل المؤسسات المدرسية.
- إنشاء أقطاب رياضية داخل الجامعات خاصة بالرياضيين المتمدرسين على المستوى الوطني.
- دعم الرابطات الولائية والأندية التابعة لها ماديا ومعنويا، ونحسب النتائج والأفراد الممارسين لها داخل كل نادي.
- توفير عدد كافي من المنشآت الرياضية بمختلف تخصصاتها في جميع بلديات الولاية وبشكل عادل.
- توفير التجهيزات الرياضية بمختلف تخصصاتها( حسب الاختصاص الممارس) دون كسر رياضة على حساب رياضة أخرى.
- رصد ميزانية للرياضة المدرسية تترافق مع رهانات تطويرها تكون مسيرة من طرف مديرية الشباب والرياضة لا المدرسة أو البلدية.
- ضرورة الاستغلال الأمثل للمنشآت الرياضية من حيث الوقت وطاقتها الاستيعابية.
- إنشاء أقطاب رياضية داخل المدارس خاصة بالرياضيين المتمدرسين على المستوى الوطني.
- العودة إلى القاعدة ( المدارس الشبانية)، والاعتماد على الإطار الرياضي الكفىء.
- الرياضة الجوارية ( الأحياء) اكتشاف المواهب، من خلال كشافين مختصين في اصطياد العصافير النادرة القادرة على أن تكون ضمن النخبة مستقبلا.
- إيجاد طرق بديلة عن التمويل التقليدي.
- فكرة مدخول للأندية ( تذاكر الملعب).
- زيادة الهياكل الرياضية المتخصصة ( القاعات للرياضة الجماعية، مسابح، أو ألعاب القوى).
- ضرورة مراجعة التوزيع الزمني الدراسي للملاعب، الشيء الذي أثر سلبا على التدريب للنوادي عامة.

- برمجة دورات تكوينية مستمرة للمدربين والإطار الفني الرياضي قصد الرفع من مستوى المهارات العلمية ومسايرة التدريب العلمي الحديث.
- تفعيل المجالس البلدية للرياضة والولائية وكذا المرصد الوطني للرياضة.

**خلاصة الفصل:**

من خلال معالجة هذا الفصل لمديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة تم التوصل إلى استخلاص النقاط التالية:

- مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة هي عبارة عن مديرية ولائية تهتم بكل ما تعلق من أنشطة شبانية ورياضية وكذا المتابعة الميدانية للمؤسسات القطاعية إلى جانب التأطير البيداغوجي.
- وتضم هذه الأخير ة أربع مصالح ولكل مصلحة ثلاث مكاتب وتتمثل في مصلحة التربية البدنية والرياضية، مصلحة نشاطات الشباب، مصلحة الاستثمارات والتجهيزات، مصلحة التكوين وإدارة الوسائل.
- تكمن أهداف مديرية الشباب والرياضة في السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بسير المؤسسات التابعة لاختصاصها.
- ليس لمديرية الشباب والرياضة السلطة المطلقة في معالجة مكامن الخلل الموجودة على مستوى الولاية وإنما تتقيد بقوانين ولوائح صادرة عن وزارة الشباب والرياضة وبالتالي فهي مكبلة فيما يخص الحلول التي تراها قادرة على معالجة نقاط الضعف وتقويتها للنهوض بالرياضة المحلية والاسهام في امداد الفرق الوطنية بالمواهب الشابة القادرة على تمثيل البلد أحسن تمثيل.
- تبقى الحلول التي تقدمها مديرية الشباب والرياضة مجرد حبر على ورق في انتظار من يطلع عليها ويحولها إلى حقائق ميدانية تستفيد منها الشبيبة الوطنية لبلورة المواهب وصقلها قصد رفع راية العلم الوطني.

# الخاتمة العامة

الرياضة أداة اجتماعية وسياسية تستخدم لتحقيق وظائف متعددة في المجتمع، ولهذا فدور الحكومة يتجلى في وضع سياسات وبرامج تهدف من خلالها الوصول إلى تحقيق مصالح المجتمع وإرضاء أفراده.

فالرياضة ظاهرة اجتماعية مبنية على أساس اهتمام الناس بترقية مستوى أدائهم للألعاب الرياضية عن طريق التدريب الشاق المستمر والمنظم في إطار تنافس الأفراد والجماعات وذلك لأغراض متعددة ومتنوعة، والتسيير الجيد للمنشآت الرياضية وتوفر الموارد المالية الكافية دور مهم في نجاح وتطور الرياضة.

فقد عملنا في هذا البحث على إبراز أهم الأدوار التي تلعبها السياسة الرياضية في تحسين وترقية الأداء الرياضي.

إن السياسة الرياضية المنتهجة حديثا تتجه بالأساس نحو تطوير الرياضة وممارستها على صعيد الفرد والمجتمع وهذا مايستدعي الإلمام بجميع جوانبها من هياكل وتمويل وتأطير.

وفي إطار محاولة الجزائر النهوض بجميع قطاعاتها، فإنها تسعى دائما لتطوير برامجها ومخططاتها التنموية، وهذا مانلمسه في قطاع الشباب والرياضة من خلال عدة معطيات من بينها زيادة المخصصات المالية والمحافظة على المنشآت الرياضية للقطاع.

بعد التطرق للسياسة الرياضية في الجزائر ودورها في تحسين الأداء، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- ضعف الاهتمام بالعنصر البشري وفق منظور الحاجات الضرورية والتفريق بين الأهداف.
- تحتل الرياضة للجميع أهمية خاصة.
- تبين أن المنشآت الرياضية تلعب دورا كبيرا في تطوير الرياضة من خلال التخطيط والتنظيم والرقابة والاتصال.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة في تحديد البرامج الخاصة بالرياضة.
- النقص الكبير في المنشآت والملاعب مقارنة بعدد سكان كل بلدية.
- توفر الإمكانيات المالية هو ركيزة الرياضة الجزائرية في الوقت الراهن وهو مايؤدي إلى تفاوت النتائج للفرق الوطنية محليا وقاريا.

بناءا على الاستنتاجات السابقة يمكن القول أن:

- السياسة الرياضية في الجزائر لها دور كبير وفعال في تحسين أداء اللاعبين وترقية وتطوير الرياضة الجزائرية ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال الرياضي.

وعليه يمكن أن نقترح بعض الحلول والتوصيات التي نراها مناسبة وتتمثل في الآتي:

- توفير ميزانية معتبرة لاقتناء وتجديد الوسائل وإصلاح المنشآت إن لزم ذلك.
- توفير الإمكانيات واللوازم الرياضية والأجهزة الحديثة التي تتماشى ومتطلبات العصر.
- الاهتمام بالتسيير والإدارة الرياضية التي تعتبر الركيزة الأساسية للرقي بالرياضة وتحسين المستوى.
- تحفيز العاملين في مجال تطوير الرياضة للجميع والمواطنين لدفعهم نحو ممارسة الرياضة للجميع.
- تطوير الهيكل التنظيمي لقطاع الشباب والرياضة، بما يحقق تطوير الرياضة والاستعانة بأساليب العلم الحديثة في التقويم لجميع الجوانب المختلفة.
- إنشاء المزيد من المنشآت الرياضية، مع توفير عدد كافي من التجهيزات والمستلزمات الرياضية.
- ابعاد الدخلاء عن الرياضة ممن لهم أهداف سياسية كون الرياضة لهم قاعدة تبعية كبيرة.
- ضرورة تجسيد جميع الإمكانيات البشرية والمادية من أجل رفع مستوى التنظيم والتسيير الإداري للرياضة.
- تحسين السياسة الرياضية في الولاية من خلال التقييم العادل للمخصصات المالية.
- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الرياضة وتحديد الأهداف.
- التخطيط السليم والبرمجة المسبقة للمشروعات الشبانية، والرياضة وفقا للاستراتيجيات والأهداف العامة والمحددة.
- إصلاح الإدارة وحسن التنظيم.
- المتابعة وتقويم الأداء والمراقبة.

- الحوافز المعنوية والمادية للفرق الرياضية الوطنية وفق قوانين واضحة دون محاباة الأندية على أخرى.

وأخيرا يمكن أن أستخلص كطالب باحث في مجمل ماذكرته من اقتراحات وتوصيات حول السياسة الرياضية في الجزائر ودورها في تحسين الأداء أن وجود العتاد والوسائل والإمكانيات ينعكس ايجابيا على جميع الأطراف.

**أفاق البحث:** نرجو أن يفتح موضوعنا هذا المجال لدراسة المواضيع التالية:

- دور السياسة الرياضية في تنمية قطاع الشباب والرياضة.
- دور الرياضة الجزائرية في تنمية القطاع الرياضي.
- السياسة الرياضية كمحرك للنمو السياسي والاجتماعي.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: المصادر.

**القواميس والمعاجم:**

**1.** علي الدين هلال وآخرون، **معجم المصطلحات السياسية**، مصر، مطبعة الأطلس.

**المراسيم والقوانين:**

1. الجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخ في أكتوبر سنة 2006.
2. الجريدة الرسمية، العدد 17، المؤرخ في 28 شوال عام 1415.
3. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 صفر عام 1428 الموافق لـ 20 مارس 2007، المتعلق بتحديد تنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية.
4. المرسوم التنفيذي رقم 416-91 المؤرخ في 1991/11/02، الجزائر.
5. قانون رقم 10/04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 04 أوت 2004، المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

## ثانياً: المراجع.

### المراجع بالعربية:

**الكتب:**

1. إبراهيم محمود عبد المقصود، حسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2000.
2. أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1981.
3. أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، مطابع البيان التجارية، دبي، 1994.
4. أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ، 2002.

5. أشرف محمود حسين العجيلي، **معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية**، 1999.
6. أمين أنور الخولي، **الرياضة والحضارة الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.
7. تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، دار مجدلاوي، عمان ، 2004.
8. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 1999.
9. حسن أحمد الشافعي، **التشريعات في التربية البدنية والرياضة (القوانين واللوائح التنظيمية والإدارية) للنقابة والمؤسسات الرياضية**، الجزء الثاني ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2003.
10. حسن أحمد الشافعي، **المنظور القانوني عامة والقانون الإداري في الرياضة التشريعات في التربية البدنية والرياضة** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2019.
11. حسن أحمد الشافعي، **الموسوعة العلمية في إدارة وفلسفة التربية البدنية والرياضية**، الجزء الخامس، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
12. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2001.
13. سلوى الشعراوي جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة ، 2002.
14. سليمان أحمد فكري، **المنظور القانوني عامة والقانون الإداري في الرياضة** ، دار دنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2007.
15. السيد عليوة وعبد الكريم درويش، **دراسات في السياسات العامة وصنع القرار** ، دار الوئام للنشر والطباعة، القاهرة.
16. طلعت حسام الدين، عدلة عيسى مطر، **مقدمة في الإدارة الرياضية**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1997.

17. طلعت حسام الدين، عدلة عيسى مطر، **مقدمة في الإدارة الرياضية، مركز الكتاب للنشر**، القاهرة، 1997.

18. عامر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2008.

19. عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة، النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، بحوث ودراسات، القاهرة، 2010.

20. عبد القوي خيري، **دراسة السياسة العامة** ، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 1989.

21. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل** ، دار المسيرة، عمان ، 2002.

22. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل** ، دار المسيرة، عمان ، 2001.

23. كمال محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة** ، دار الثقافة، عمان ، 2001.

24. محمد العيد بوشامة، **التشريع الرياضي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010.

25. محمد جمال الدين محمد الكلزة، **حوكمة المؤسسات الرياضية (دور الجمعيات العمومية في تفعيل الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسات الرياضية)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2012.

26. محمد حسن الوشاح، محمد عبد الله الشقارين، **المنشآت والملاعب الرياضية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.

27. محمد سليمان الأحمد، **عقود تنظيم المسابقات الرياضية والمسؤولية الناجمة عنها** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

28. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، ط5 ، دار الهومة، الجزائر ، 2007.

29. محمد صبحي حسانين، عمرو أحمد جبر، **اقتصاديات الرياضة (الرعاية والتسويق والتمويل)**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ، 2013.

30. محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** ، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن ، 1999، ص25.

31. محمد نصر مهنا، **الإدارة العامة الحديثة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000.

32. محمود عوض وفيصل ياسين، **نظريات وطرق التربية البدنية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000.

33. مؤمن عبد العزيز عبد الحميد، محمد سيد بشير محمد، **العدالة التنظيمية وفاعلية الأداء الوظيفي لدى العاملين بالهيئات الرياضية**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، [د.ب.ن] 2015.

34. ناجي عبد النور، **السياسات البيئية العامة في الجزائر**، مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2009.

35. نجيب وصال العزاوي، **مبادئ السياسة العامة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص18.

36. هشام عبد الله، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر** ، الدار الأهلية، عمان، 1997.

**المراجع بالفرنسية:**

1. Peters , B .Guy, **American Public Policy, Promise and performance**, Chathman, NJ : Chathman house 2007, .
2. Dye Thomas, Understanding Public Policy, 7th edition, Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1992,.
3. Carl Joachim Friedrich, **Man and His Government : An Empirical Theory of Politics**, New York : McGraw-Hill, 1963 .

**الرسائل والأطروحات:**

1. ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
2. حداب سليم، **دراسة تحليلية لواقع الرياضة الجامعية الجزائرية في ظل تسيير منشآتها الرياضية**، أطروحة ضمن متطلبات نيل دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013.

3. خيرة شنتوف، **تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر**، دراسة حالة فريق وداد أمال تلمسان، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
4. ربوح لخضر، **فاعلية المنشآت والوسائل الرياضية في المؤسسات التربوية وأثرها على تلاميذ المرحلة الثانوية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، دراسة ميدانية لثانويات ولاية الجلفة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، قسم الإدارة والتسيير الرياضي، 2016-2017.
5. زواغي رمسية، **دور الموارد البشرية والمادية في تسيير الرياضة المدرسية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة، تخصص تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018،.
6. شريفي سلمى، **أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية**، دراسة حالة في مجموعة أندية احترافية لكرة القدم في القسم الوطني الأول، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، فرع الإدارة والتسيير الرياضي، 2011-2012.
7. عزيزة ضمبري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة**، مذكرة ماجستير علوم سياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007-2008.
8. نور الدين بلخوجة، **الإدارة الرياضية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التربية البدنية والرياضية، 2010.
9. نور الدين دخان، **تحليل السياسات التعليمية العامة: نموذج الجزائر**، أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007.

10. هند محجوب عبده، **أثر التخطيط الاستراتيجي في تنمية استثمار رؤوس الأموال القطاع الخاص الإماراتي بالسودان**، بحث لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات التجارية، 2007.

**المجلات والموسوعات :**

1. آمال محمد إبراهيم، **بحث رؤية إستراتيجية للمخاطر والمهددات لخصخصة بعض أندية كرة القدم بالوطن العربي**، المجلد الأول المؤتمر العلم الرياضي السادس للرياضة والتنمية ، نظرة استشرافية نحو الألفية الثالثة، ص28-41 أبريل 2009.
2. أمال محمد إبراهيم، **رؤية إستراتيجية لتطبيق بعض أساليب الخصخصة في مجال البنى التحتية للرياضة في السودان**، مجلة تكنولوجيا الرياضة الأوربية العدد الثاني، نوفمبر.
3. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، ج3، الكويت، جامعة الكويت، 1994.
4. نجوى إبراهيم محمود، **مفهوم السياسات العامة**، مجلة الديمقراطية، العدد 1، 2001.
5. هادي الشيب، ناصري سميرة، **الرياضة والسياسة في عالمنا العربي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، مارس 2015 .

**الملتقيات والمداخلات والتقارير:**

1. أحمد آدم أحمد محمد، **الرياضة المدرسية وأثرها في تحقيق السلم المجتمعي**، ورقة دراسية، جامعة السودان.
2. بوطالبي بن جدو، **محاضرات في مادة مدخل الإدارة والتسيير الرياضي**، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.
3. بوطالبي بن جدو، **مدخل الإدارة والتسيير الرياضي**، سنة ثانية ليسانس: السداسي الرابع.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الشبيبة والرياضة**، قانون رقم 10/04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 04 أوت 2004.

5. ياسمين الصالحي، **مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011**، مستشارة عامة مكلفة بتتبع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين.

**المواقع الإلكترونية:**

**1.** مفهوم العقلانية السياسية متحصل عليه: https://www.politics.com التاريخ: 2020/03/17 على الساعة: 11:06.

2. أحمد بن محمد الفاضل، **المنشآت الرياضية**، وكيل كلية التربية البدنية والرياضة للشؤون التعليمية والأكاديمية، جامعة الملك سعود، Alfadhila yahoo .com

3. تأطير الشباب: الرياضة ضيعت أدوارها متحصل عليه من:
https://assabah.ma/244000.html تاريخ: 2020/03/14 الساعة: 15:09.

4. التأطير الرياضي والتطاول على مهنة التدريب متحصل عليه من:
https://www.maghress.com/alittihad/174276 تاريخ: 2020/03/14 الساعة: 15:04.

5. تعريف مديرية الشباب والرياضة متحصل عليه من : http://www.wilaya-illizi.dz/ar/administration تاريخ 2020/03/23 الساعة: 10:15.

6. مديرية الشباب والرياضة متحصل عليه من:
https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/institution-tutelle-ar تاريخ: 2020/03/24 الساعة 17:00.

7. الموقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة:
http://www.mjs.dz/ar/ministre/biographie.html

# الملاحـــق

**تمهيد:**

من متطلبات البحث العلمي يقتضي علينا عرض ومناقشة وتحليل مختلف النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية وعلى أساس العلاقة الوظيفية بينها وبين الإطار النظري.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات المنتهجية يمكننا تفسير النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية في البحث ولأجل التحقق من هذا الفرض قمنا بتقديم مقابلة.

لمعرفة فيما إذا كان هناك دور للسياسة الرياضية في تحسين الأداء الرياضي.

**المقابلة الشخصية الأولى:**

يوم الأربعاء 13 ماي 2020

الشخص المقابل: يحياوي أحمد رئيس مصلحة التكوين وإدارة الوسائل

مدة المقابلة: 30 دقيقة

أسئلة المقابلة:

1- هل تعتقد أن هياكل ولاية بسكرة كانت سببل فشل تحقيق الأندية الرياضية لنتائج وصولها إلى الأقسام العليا؟

2- هل توزيع الهياكل الرياضية في ولاية بسكرة أثر سلبا في بروز فرق على حساب أخرى؟

3- كيف تؤثر جودة الهياكل وكثرتها على تحسين النتائج الرياضية؟

**المقابلة الشخصية الثانية:**

يوم الخميس 20 ماي 2020

الشخص المقابل: عفيصة عبد العزيز مكلف بتسيير مصلحة التربية البدنية والرياضية

مدة المقابلة: 30 دقيقة

أسئلة المقابلة:

1- ماهي أهم الصعوبات التي تواجهكم في عملية تطوير النتائج على مستوى الأندية؟

2- هل لمسيري الأندية دور في الإخفاق الرياضي على مستوى الأندية؟

3- كيف أثر رفض الشركات مرافقة الأندية في عملية تطوير الرياضة.

4- ألا تعتقد بأن التوزيع المتفاوت لـلإعانات من اختصاص لآخر أثر على تحسين النتائج؟

**المقابلة الشخصية الثالثة:**

يوم الأحد 24 ماي 2020

الشخص المقابل: عونالي بومعراف مكلف بتسيير مصلحة نشاطات الشباب

مدة المقابلة: 30 دقيقة

أسئلة المقابلة:

1-كيف ترى مستقبل الرياضة الجزائرية؟

2-ماهي مختلف الآفاق المستقبلية التي ترونها مناسبة لتحسين السياسة الرياضية في ولاية بسكرة؟

الولايات:

انعقدت الجلسة من طرف السيد / عطوي رئيس عبد العزيز مدير الشباب و الرياضة لولاية بسكرة مرحبا بالسادة الحاضرين مذكرا بموضوع جدول الأعمال ألا و هو تقسيم مبلغ إعانة الصندوق الولائي لترقية منشآت الشباب و التظاهرات الرياضية لسنة 2019 و المقدر بـ **115.229.623.61** دج بعد تطرق الحاضرون إلى محتوى التعليمة رقم 083 الصادرة عن وزارة الشباب و الرياضة بتاريخ 2004/03/21 المتعلقة بوضع حيز التنفيذ لآلية الجديدة للشراكة مع الحركة الجمعوية و الغير المسبوق في جرأة العلنية أو توزيع الإعانات للجمعيات الشبانية عن طريق تمويل مشروع و تحديد مبلغ منحة لكل المشاريع

و أعطى للنواب و الرابطات الرياضية وأن مبلغ الإعانة سيتم حسب تقارير نشاطاتها و مستوى الممارسة مع مراعاة النوعي التي حققت نتائج إيجابية (الصعود إلى مستوى أعلى- المشاركة في التظاهرات الوطنية و دولية) و بعد النقاش و تقديم مشروع الاقتراحات من طرف رؤساء المصالح صوتوا على هذا المشروع بالقبول بعدها يعرض الموجه لصندوق الولائي لترقية منشآت الشباب و التظاهرات الرياضية

المداخيل الإجمالية: **115.229.623.61** دج

لتقسيم مداخيل الصندوق الولائي طبقا لأحكام المرسوم رقم 94-123 المؤرخ في 94/ 04/ 1994 المحدد لطبيعة و مبالغ دعم الولاية و البلديات لصندوق ترقية منشآت الشباب و التظاهرات الرياضية وفقا للنسب المبينة في الجدول الآتي:

| الباب | العنوان | النسبة | المبلغ الإجمالي |
|---|---|---|---|
| I قطاع الرياضة | 1- إعانة النوادي<br>- إعانة الرابطات<br>2- التظاهرات الرياضية | %40 | 46.091.849.45 دج |
| I قطاع الشباب | 1- إعانة الجمعيات و الرابطات<br>2- التظاهرات الشبانية الكبرى | %30 | 34.568.887.09 دج |
| II إقتناء عتاد التجهيزات | 1- عتاد و تجهيزات رياضية<br>2- عتاد و تجهيزات شبانية | %15 | 17.284.443.54 دج |
| IV صيانة وترميم | 1- المهياكل و المركبات الرياضية | %15 | 17.284.443.54 دج |
| المجموع | | | **115.229.623.61** دج |

République algérienne démocratique et populaire
Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique
Université Mohamed Khider de Biskra
faculté du droit et sciences politiques
Département de Sciences politiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الرقم: 337/2020

# تصـــريح

أنا الممضي أسفله السيد رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة أصرح

للطالب (ة ) : القبال بونخل

الصفة : الثانية ماستر

التخصص : سياسات عامة

بزيارة :- مديرية االشباب والرياضة بسكرة

الهدف من الزيارة : مقابلة في إطار انجاز مذكرة تخرج حول السياسات العامة الرياضية في الجزائر دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة بسكرة

المدة الزمنية للزيارة : من 10 إلى 25 ماي 2020

بسكرة في : 2020/05/04

رئيس القسم

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر . 07000 بسكرة Université Mohamed Khider , B.P145 RP 07000 Biskra
☎033 54 31 60

مديرية الشباب والرياضة لولاية بسكرة
مصلحة التكوين وإدارة الوسائل
مكتب المستخدمين والتكوين
مكتب الوسائل العامة
مكتب الميزانية ومتابعة إعانات ومساعدات الجمعيات الرياضية والشبانية ومراقبتها
مصلحة نشاطات الشباب
مكتب البرامج الاجتماعية والتربوية وتسلية الشباب
مكتب الاتصال وإعلام الشباب وأنظمة الاتصال
مكتب المشاريع الجمعوية وترقية الحركة الجمعوية للشباب
مصلحة التربية البدنية والرياضية
مكتب تطوير التربية البدنية والرياضية
مكتب كشف المواهب الشابة وتكوينها
مكتب الجمعيات الرياضية والتظاهرات الرياضية
مصلحة الاستثمارات والتجهيزات
مكتب المنشآت والتجهيزات الرياضية والاجتماعية والتربوية
مكتب التقييس والصيانة
مكتب الإحصائيات والبرامج والتقييم
قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 صفر عام 1428 الموافق لـ 20 مارس 2007
يحدد تنظيم مصالح مديرية الشباب والرياضة للولاية

# المنشآت الرياضية التابعة للقطاع الشباب والرياضة لسنة 2018

يشمل قطاع الشباب والرياضة لولاية بسكرة على **136** منشأة وهيكل رياضي مستعمل منها **08** ملحقة بديوان المركب و **10** قيد التسوية و الباقي موزعة عبر كامل تراب بلديات الولاية كما يلي :

| الدائرة | البلدية | الرقم | المؤسسة | الأبلولة Rattachement |
|---|---|---|---|---|
| بسكرة | بسكرة | 01 | القاعة المتعددة الرياضات محمد الطاهر بن مهيدي | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 02 | ملعب 18 فبراير | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 03 | المركب الرياضي بني مرة | قيد التسوية |
| | | 04 | المسبح الأولمبي الحالية | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 05 | المسبح النصف الأولمبي المدني | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 06 | القاعة المتعددة الرياضات خالدي محمد | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 07 | جناح الإيواء والإسترجاع "عمر إدريس" | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 08 | ميادين مركبة مغطاة بالعشب الاصطناعي | قيد التسوية |
| سيدي عقبة | سيدي عقبة | 09 | قاعة أول نوفمبر سيدي عقبة | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| | | 10 | ملعب كرة القدم | قيد التسوية |
| القنطرة | القنطرة | 11 | القاعة المتعددة الرياضات"شقريحة ع القادر" | قيد التسوية |
| طولقة | طولقة | 12 | القاعة المتعددة الرياضات طولقة | قيد التسوية |
| | | 13 | المسبح النصف أولمبي طولقة | قيد التسوية |
| | | 14 | الملعب المتعدد الرياضات | ديوان المركب المتعدد الرياضات |
| أولاد جلال | أولاد جلال | 15 | القاعة المتعددة الرياضات " فلاح خالد" | قيد التسوية |
| | | 16 | المسبح النصف أولمبي "خنكون عبد القادر" | قيد التسوية |
| فوغالة | فوغالة | 17 | القاعة المتعددة الرياضات" البار عبد الله" | قيد التسوية |
| سيدي خالد | راس الميعاد | 18 | القاعة الرياضية المتخصصة | قيد التسوية |
| أورلال | أورلال | 19 | المسبح الجواري "خالد بومزراق" | قيد التسوية |
| بلديات الولاية | | 20 | 95 ميدان مركب ( فضاءات لعب ) | قيد التسوية |

ملاحظـــة

- المدرسة الجهوية للرياضات الأولمبية قيد التسوية ( في انتظار تسوية وضعيتها القانونية ) .

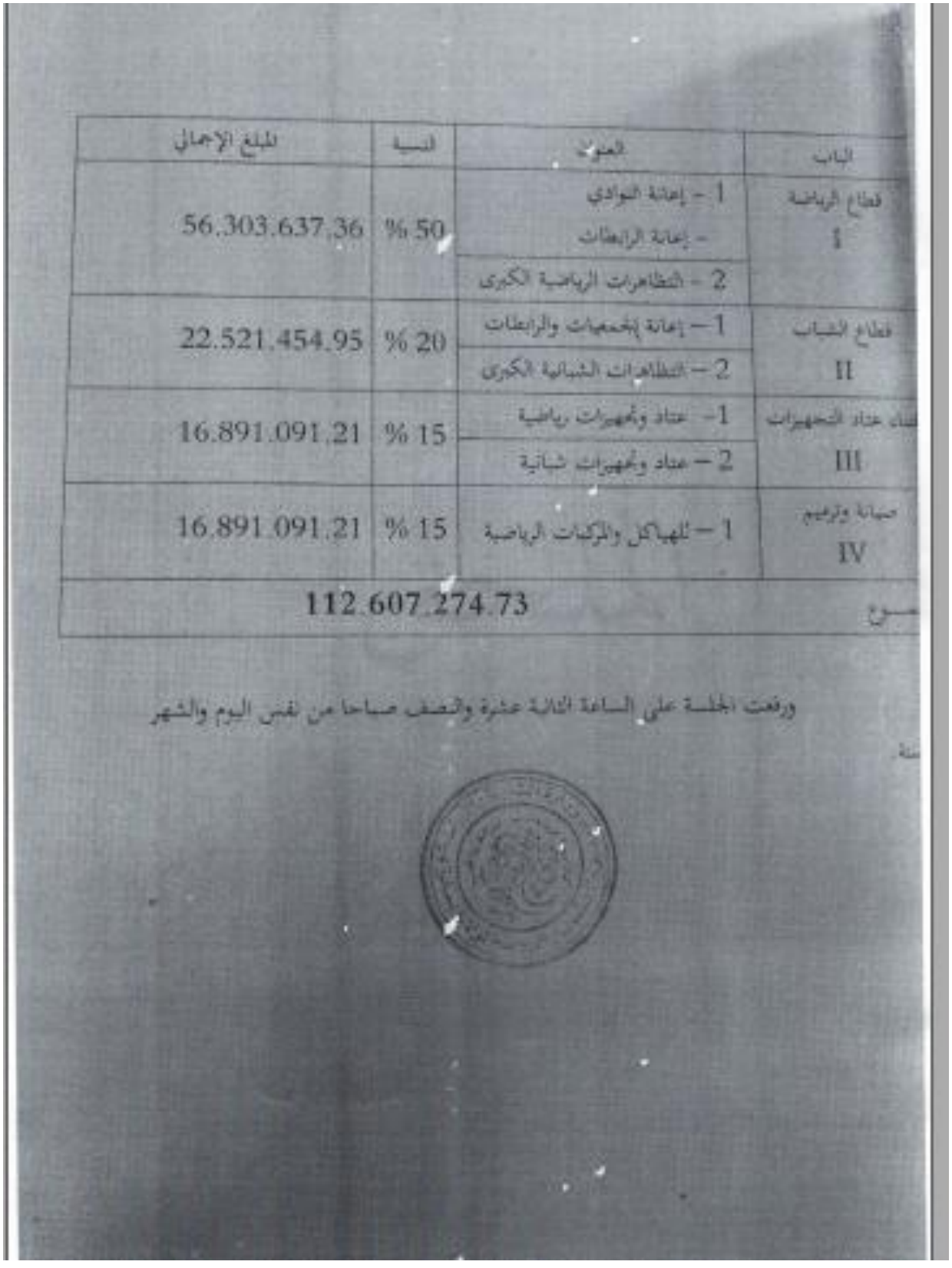

| الباب | العنوان | النسبة | المبلغ الإجمالي |
|---|---|---|---|
| قطاع الرياضة I | 1 - إعانة النوادي<br>- إعانة الرابطات | % 50 | 56.303.637,36 |
| | 2 - التظاهرات الرياضية الكبرى | | |
| قطاع الشباب II | 1 – إعانة التجمعات والرابطات | % 20 | 22.521.454,95 |
| | 2 – التظاهرات الشبانية الكبرى | | |
| [illegible] عتاد التجهيزات III | 1- عتاد وتجهيزات رياضية | % 15 | 16.891.091,21 |
| | 2 – عتاد وتجهيزات شبانية | | |
| صيانة وترميم IV | 1 – الهياكل والمركبات الرياضية | % 15 | 16.891.091,21 |
| [illegible] | | | 112.607.274,73 |

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية عشرة والنصف صباحا من نفس اليوم والشهر